

أثر انتشار فيروس كورونا على معدلات الجريمة وأنواعها: دراسة تحليلية من منظور علم اجتماع الجريمة

د. عبدالرحمن بن سالم بن فهد الطريف

أستاذ علم الاجتماع المشارك بقسم علم النفس، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بشقراء - جامعة شقراء

المستخلص:

في ظل انتشار فيروس كورونا كان لزاماً على دراسات علم اجتماع الجريمة تقديم عددٍ من الدراسات والأوراق البحثية التي تستهدف الوقوف على آثار كوفيد 19 على معدلات الجريمة وحجم انتشارها في مجتمعاتنا المعاصرة، لاسيما أن كوفيد 19 غير، بشكلٍ أو بآخر، من الأنماط الراسخة في الجريمة التقليدية. ومن هنا حاولت الدراسة رصد وتحليل المحاولات البحثية التي تصدت لرصد العلاقة بين فيروس كورونا والجريمة؛ وذلك بقصد التعرف على موقف دراسات سوسيولوجيا الانحراف من انعكاسات فيروس كورونا على الجريمة، والكشف عن توقعات تلك الدراسات حول تطور الجريمة أثناء الجائحة، ونوعية الجرائم الأكثر انتشاراً. هذا، واعتمد التصميم المنهجي للدراسة الراهنة على تحليل ثانوي لبيانات الدراسات الميدانية التي حاولت اختبار وفحص العلاقة بين انتشار فيروس كورونا ومعدلات الجريمة، سواءً بالانخفاض أو الارتفاع. وخلصت الدراسة لعدد من النتائج، كان من أبرزها: أن الجرمين والضحايا، على حدٍ سواء، يغيرون سلوكياتهم؛ استجابة لخطر فيروس كورونا، وهو ما يؤدي إلى تغير نمط الجريمة ونوعها وأساليبها وحدتها وتفاوتها من مجتمع إلى آخر، ومن مجرم إلى آخر. كذلك أوضحت الدراسة تزايد معدلات الجرائم السيبرانية في ظل كوفيد 19.

الكلمات المفتاحية: كوفيد 19، علم اجتماع الجريمة، الجريمة الوبائية، الجريمة في ظل فيروس كورونا.

(*) Corresponding Author: Associate Professor, Department of Administration and Educational Planning, Faculty of Education, Albaha University. Submitted 28-01-2016 and Accepted on 08-03-2016 (for Journal Use only), Kingdom of Saudi Arabia.	(*) للمراسلة: أستاذ مشارك علم الاجتماع، قسم علم النفس كلية العلوم والدراسات الإنسانية بشقراء، جامعة شقراء ص ب: ٨١٢ رمز بريدي: ٧٢٣٤١ المدينة: سكاكا، المملكة العربية السعودية.
e-mail: aaltraif@su.edu.sa	

The Impact Of The Spread Of The Corona Virus On Crime Rates And Types; An Analytical Study From The Perspective Of The Sociology Of Crime

Dr.Abdulrahman Salem F Alturatf

Associate Professor of Sociology, Department of Psychology

ABSTRACT:

With the spread of COVID-19, criminology studies have had to provide numerous studies and research papers aimed at identifying the effects of COVID-19 on crime rates and prevalence in our contemporary societies, particularly since Covid 19 has changed in one way or another the established patterns of traditional crime. The study therefore attempted to monitor and analyse research attempts to monitor the relationship between COV and crime, with a view to identifying the position of sociological studies of deviation from the effects of COV on crime., and to reveal the expectations of those studies on the evolution of crime during the pandemic, and the quality of the most widespread crimes. The systematic design of the current study was based on a secondary analysis of field studies data that attempted to test and examine the relationship between co-virus prevalence and crime rates, whether low or high. The study found several findings, most notably: criminals and victims alike change their behaviour in response to the CORONAVirus threat, changing the pattern, type, methods, loneliness and disparities of crime from one society to another and from one criminal to another. The study also showed that cybercrime rates increased under Covid 19.

Keywords: Covid 19 - Sociology of Crime - Crime Epidemic Crime Under THE CORONA VIRUS.

أولاً. مقدمة:

تسبب انتشار فيروس كورونا في إحداث الكثير من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وأعاد رسم ملامح حياة المجتمعات البشرية قاطبة، لاسيما مع فشل الدول العظمى في تجاوز هذه الجائحة (لطيف، 2020). ووضع الاقتصاد العالمي على حافة الانهيار (حسن، 2020). هذا فضلاً عن أثر انتشار الوباء على معدلات الجريمة وتطورها، إلا أن هذا الموضوع لم يحظَ -حتى الآن- باهتمام الكثير من الباحثين رغم أهميته، وبخاصة على المستوى العربي. أما فيما يتعلق بالتراث الغربي، فالدراسات كثيرة ومتنوعة، وهناك رغبة حقيقية لرصد ودراسة انعكاسات كوفيد 19 على الجريمة ومعدلاتها وأنواعها.

ففي أوائل عام 2020، ظهر COVID-19 في أغلب مناطق العالم، وسرعان ما نمت أعداد الحالات في أغلب دول العالم، وصاحب ذلك الانتشار العديد من التداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وتضرر كافة دول العالم بشكل غير مسبوق (إسحق، 2020). وكما وصفها «آلان تورين» فنحن أمام حرب غير مرئية تفتك بالإنسان (أمشونوك، 2020). وهو ما أحدث خللاً في التنظيم الاجتماعي، ممهّداً لظهور حالة الأنوميا، وتصدير التناقضات الاجتماعية في حياتنا اليومية (ابن مغنية، 2020). واستجابة لهذا الوباء؛ نفذت العديد من الدول مجموعة متنوعة من سياسات التخفيف لتقليل انتشار المرض، وتحول العديد من الدول نحو الحكومة الإلكترونية (كشك، 2020). كذلك ركزت الإستراتيجية الرئيسة لمنع انتشار الفيروس على تقليل الاتصالات، والإبقاء الجبري في المنازل، وإغلاق الشركات والمؤسسات الحكومية، وفرضت ارتداء الكمامات، وشجعت المواطنين على تقليل جميع الزيارات. وقد كان الالتزام بهذه السياسات صارماً وفعالاً في بداية انتشار الفيروس، ولكنه تلاشى بمرور الوقت (Scott,2021). غير أن تلك القيود المفروضة على البقاء في المنزل للسيطرة على انتشار COVID-19 صاحبها تغيير جذري في الحياة اليومية وروتين الحياة المعيشية المعتادة، وهو ما أسهم بشكل أو بآخر في التأثير على معدلات الجريمة ليس على المستوى المحلي فحسب، ولكن أيضاً على المستوى العالمي (Nivette& Zahnow,2021). وهذا ما أنتهجتة العديد من الدراسات الأجنبية على وجه الخصوص للتساؤل عن الكيفية التي أدى بها انخفاض التواصل البشري إلى تغيير ديناميكيات الجرائم في جميع أنحاء البلاد، سواء من حيث معدلات ارتكاب السلوك الإجرامي أو من حيث نوعية تلك الجرائم وأدواتها وتقنياتها (Gerrell et al,2020).

هذا، وحاول مجمل الإنتاج العلمي الغربي، على وجه التحديد الصادر في سوسيولوجيا الجريمة خلال انتشار الجائحة، الوقوف على الجرائم الأكثر انتشاراً بين سكان المجتمعات المحلية؛ بفعل السياسات الصحية والاجتماعية التي أنتهجت لمواجهة آثار انتشار كوفيد 19. وبالنظر الفاحصة لمجمل الإنتاج العلمي الصادر، نلاحظ أن قائمة الجرائم التي حاولت أغلب الدراسات الميدانية الوقوف على معدلات وتطور انتشارها ومدى التغيير في وسائلها كانت: السرقات، جرائم السلاح، الاتجار بالبشر، إدمان المخدرات، الدعارة، الاعتداء والنزاعات، الاعتداء الجنسي، الجرائم الجنسية، الاغتصاب، الجنوح، العنف، القتل، السطو المسلح...إلخ. كذلك الحال اعتبرت بعض الدراسات أن نقل فيروس كورونا ذاته يُعد جريمة إيذاء بسيطة في حال لم تحدث وفاة للضحية (حمزة، 2020). وجريمة الخطأ في نشر فيروس كورونا؛ الناتج عن مخالفة الإجراءات الاحترازية (عبد اللطيف، 2020). والبعض الآخر من الدراسات أظهر علاقة كوفيد 19 بجرائم الاتجار بالبشر، لاسيما النساء والأطفال، وقضايا الفساد والجرائم المنظمة (الدعيج، 2020). كذلك أوضحت بعض الدراسات أن البغاء الإلكتروني في تزايد (عبدالمجيد،

2020أ). كما اعتبر البعض أن انتهاكات أنظمة الجائحة تعد نوعاً جديداً من الجرائم التي ظهرت خلال الجائحة، فضلاً عن الجرائم التي تحركها الأوبئة.

وعليه، فإن جائحة COVID-19 تعد تجربة اجتماعية قسرية تؤثر على العديد من المكونات السلوكية، وتوفر فرصاً لاستكشافات جديدة للصلة بين القيود السلوكية والجريمة. وفي هذا الصدد، توّقت دراسة (Velasco et al, 2021) أن انتشار الوباء يمكن أن يؤدي إلى الحد من الجريمة العامة؛ بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من هذا الانخفاض المحتمل، فإن ارتفاع استهلاك الكحول وتعاطي المخدرات وانتشار البطالة قد يؤدي أيضاً إلى زيادات لاحقة في النشاط الإجرامي؛ حيث يتوقع أن تتأثر الجرائم التي تستهدف النساء (خارج الأسرة المعيشية)، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي وقتل الإناث. ولا شك أن الدول التي كانت تعاني من أزمات قبيل انتشار الفيروس، ستكون استجاباتها لتحديات انتشار الوباء أضعف (مرسي، 2020).
ثانياً. مشكلة الدراسة:

أعلنت منظمة الصحة العالمية في 2020 أن COVID-19 يمثل حالة طوارئ صحية عامة. وفي أعقاب إعلان منظمة الصحة العالمية، تحركت السلطات الوطنية والمحلية لفرض مجموعة من التدابير لإبطاء انتشار الفيروس، وتخفيف الضغط على أنظمة الرعاية الصحية، والتي يشار إليها باسم تدابير «الإغلاق» في معظم البلدان، وقد تضمنت اللوائح مزيجاً من أوامر البقاء في المنزل، وحظر السفر، وإغلاق المدارس وأماكن الترفيه، وفرض قيود على التجمعات العامة والخاصة. وقد ترتب على هذه الإجراءات جملة من الآثار الجانبية واسعة النطاق على المجتمع والاقتصاد والبشر (Nivette & Zahnow, 2021).

وأظهرت بعض الدراسات العلاقة بين التشدد في قيود الإغلاق وانخفاض الجرائم الاقتصادية، في مقابل ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة (Hoseinnezhad et al, 2021). كذلك أوضحت بعض الدراسات أن هناك بعض المؤشرات على الزيادة في الجرائم الإلكترونية خلال فترة الإغلاق في الكثير من الدول الأوروبية، وفسرت بعض الدراسات الزيادة في الجرائم الإلكترونية بسبب إزاحة فرص الجريمة من بيئة الحياة الواقعية إلى بيئة الإنترنت. فالقيود المفروضة على الأماكن العامة أدت أيضاً إلى نقل الجريمة إلى الفضاء الافتراضي والدفع في اتجاه المزيد من الرقمنة (برلال، 2020).

ومن ثم، فقد غيرت جائحة كورونا الأنماط الراسخة في الجريمة التقليدية. فخلال المراحل المبكرة من الجائحة ظهرت أشكال جديدة من السلوك الإجرامي، وكذلك تجددت بعض الأشكال القديمة والتقليدية من الجرائم. ففي بعض المجتمعات المحلية من دول العالم تم إغلاق الطرق بصورة غير قانونية من أجل منع انتشار المرض، كذلك كانت هناك هجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية خوفاً من العدوى، وغيرها من الجرائم التي وقعت بسبب الأزمة. وقد أسفر وباء كورونا عن سن قوانين جديدة تحد من التفاعل الاجتماعي والتنقل، وهو ما أدى إلى احتمالية ظهور جرائم جديدة مثل كسر حظر التجول، وعدم ارتداء الكمامات في الأماكن العامة، أو خرق اللوائح الحكومية والحجر الصحي (Sandberg & Fondevil, 2020).

كذلك أشارت دراسات عدة إلى نتائج مثيرة للاهتمام بشأن العلاقة المباشرة بين كوفيد 19 والجرائم بوجه عام والجرائم الأسرية بوجه خاص؛ حيث أوضحت أن هناك علاقة لصيقة بين النوع الاجتماعي وفيروس كورونا، باعتبار المرأة أكثر الشرائح تضرراً (عبدالمجيد، 2020ب). في حين قيمت بعض الدراسات الحديثة الأخرى

العلاقة بين جائحة COVID-19 والعنف المنزلي، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي والقتل بدافع الجنس (Velasco et al, 2021)؛ حيث أوضحت دراسة (Arroyo et al, 2021) أن هناك عنفاً بين الزوجين في ظل التعايش القسري في ظل انتشار جائحة كوفيد 19، وهو ما أظهر عنفاً جسدياً نتيجة الضغوط الاقتصادية المتولدة بسبب الإغلاق الكامل وفرض الحظر، كذلك ازداد العنف بين الزوجين الذين لديهم أطفال بشكل أكبر من الزوجين الذين ليس لديهم أطفال. كذلك أظهرت دراسة (Hensvik et al, 2021) أثر كوفيد 19 على العمل؛ حيث انخفضت الوظائف الجديدة الشاغرة، وتضررت الكثير من المهن، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، والذي أثر بدوره على معدلات الجريمة. كما أوضحت دراسة (Lallie et al, 2021) انتشار الجرائم الإلكترونية بفعل التزايد المفرط لتعامل البشر مع الإنترنت التي أصبحت الأداة الأساسية لإشباع الاحتياجات المختلفة، وهو ما ساعد على زيادة الهجمات الإلكترونية. ومن ثم أصبح الإنترنت شرطاً للوجود الاجتماعي، فقد أضحت التعاملات البنكية والتسوق ومتابعة الأخبار عبر الفضاء الإلكتروني شرطاً ضرورياً لإشباع الاحتياجات (أسامة، 2020).

وبناء على ما تقدم من تحليلات، فإنها تعكس أن هناك رابطة واضحة بين انتشار فيروس كورونا والجريمة، وهو ما ظهر في العديد من نتائج الدراسات الحديثة في هذا الشأن، والتي أفصحت عن قائمة من الجرائم التي ازداد انتشارها في ظل الجائحة في مقابل عدد من الجرائم التي انخفضت في ظل الجائحة، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، تزايدت الجرائم الإلكترونية، لاسيما مع ضرورة التفاعل والتعامل والعمل والتعليم عن بعد عبر الإنترنت، كذلك تزايدت الجرائم الأسرية والعنف الأسري. ومن هذا المنطلق، تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن تساؤل رئيس مؤداه: إلى أي مدى أثر انتشار فيروس كورونا على الجريمة؟ من حيث: معدلاتها وأنواعها وتقنياتها. ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما المحاولات البحثية التي تصدت لرصد العلاقة بين فيروس كورونا والجريمة؟
2. ما موقف دراسات سوسيولوجيا الانحراف من انعكاسات فيروس كورونا على الجريمة؟
3. ما الإشكالات والقضايا النظرية والمجتمعية في التراث البحثي حول العلاقة بين الجريمة وجائحة كورونا؟
4. ما توقعات الدراسات في سوسيولوجيا الانحراف حول تطور الجريمة وأنواعها الأكثر انتشاراً؟
5. ما النتائج التي يمكن استخلاصها من الدراسات للحد من انتشار الجريمة؟

ثالثاً. أهمية الدراسة:

1. تقدم الدراسة الراهنة إسهاماً عربياً في دراسات علم اجتماع الجريمة من خلال تحليل ورصد التطور في معدلات الجريمة وعلاقتها بالكوفيد 19؛ حيث تتوقف الدراسة عند تحليل التراث الإمبريقي الذي استهدف تدارس انتشار الجرائم في فترة كوفيد 19، وهو ما يضيف للمكتبة العربية في سوسيولوجيا الانحراف الكثير من المعارف بشأن تلك العلاقة بين الجريمة والكوفيد 19.
2. إن أهمية رصد النشاط الإجرامي أثناء انتشار كوفيد 19، لاسيما أن عمليات الإغلاق الوطنية وفرض الحظر أدت إلى زيادة الجرائم ما بين تقليدية ومستجدة ومستحدثة، فضلاً عن السلوك المعادي ضد المجتمع، وهو ما يستدعي معه البحث عن سبل وآليات للمواجهة، وهو ما تضيفه هذه الدراسة عبر تحليلاتها ونتائجها

للمساعدة في رسم السياسات الاجتماعية الوقائية.

3. تفيد نتائج هذه الدراسة في استخلاص عدد من الفجوات البحثية والقضايا المجتمعية المهمة التي تكون مجالاً للبحث في سوسيولوجيا الجريمة في المستقبل.
4. تضيف نتائج هذه الدراسة إلى القاعدة المعرفية والمكتبة العربية في مجال الجريمة والانحراف، وبما يدعم البرامج الوقائية والعلاجية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا على مجتمعاتنا العربية.

رابعاً. أهداف الدراسة:

1. رصد وتحليل المحاولات البحثية التي تصدت لرصد العلاقة بين فيروس كورونا والجريمة.
2. التعرف على موقف دراسات سوسيولوجيا الانحراف من انعكاسات فيروس كورونا على الجريمة.
3. الوقوف على الإشكالات والقضايا النظرية والمجتمعية في التراث البحثي حول العلاقة بين الجريمة وجائحة كورونا.
4. تسليط الضوء على توقعات الدراسات في سوسيولوجيا الانحراف حول تطور الجريمة أثناء الجائحة؟ ونوعية الجرائم الأكثر انتشاراً؟

خامساً. الإطار المفاهيمي للدراسة:

(1) فيروس كورونا (كوفيد 19):

بعد تفشي فيروس سارس ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، أصبح العالم الآن في قبضة مرض فيروسي آخر يدعى COVID-19 ناجم عن فيروس كورونا بيتا الذي يبدو أنه المرض الوحيد الذي لديه إمكانية نشر جائحة، فلقد تم الإبلاغ عن حالة COVID-19 في مقاطعة هوبي في مدينة ووهان في وسط الصين في نهاية ديسمبر 2019، ويشتهر في أن سوق المأكولات البحرية لعب دوراً في هذا التفشي الذي تم إعلانه فجأة. وبعد ذلك أعلنت منظمة الصحة العالمية في 30 يناير 2020 حالة طوارئ صحية عامة على مستوى العالم (House et al, 2021). وكوفيد 19 هو فيروس يصيب الجهاز التنفسي، ويتسم بسرعة انتشاره على مستوى العالم (إبراهيم، 2020، ص1110). فهو سلالة مستجدة من الفيروسات التاجية (النجعي، 2020). والتي تنتمي إلى عائلة IBV (Mohanty & Das, 2020) التي تنتقل بالاتصال البشري عن طريق استنشاق الرذاذ المتطاير والتلامس (الشقيير، 2020)؛ مسبباً متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (السلمي، 2020)، ومُخلِّفاً جملة من الآثار الصحية السيئة التي دفعت دول العالم إلى إعلان حالة الطوارئ الصحية كسياسة وقائية (عاشي، 2020). واتخاذ إجراءات احترازية لمحاصرة الفيروس والسيطرة عليه (بيشا، 2020). ووصف كوفيد 19 بأنه جائحة pandemic يعد مؤشراً على أن الفيروس أصبح أكثر فتكاً (الموالدي، 2021)؛ حيث يترتب على الإصابة به فشل تنفسي ومضاعفات حادة على كافة أجهزة الجسم (السكافي، 2020). وتمتد فترة حضائته من 2-7 أيام؛ حيث الانتقال السريع للعدوى من الشخص المصاب (بشاي، 2020). كما تسبب هذا الوباء في إحداث آثار اجتماعية واقتصادية انعكست على البشر والمجتمعات في آن واحد (بدوي، 2021). فقد أصيبت كافة قطاعات الدولة بأزمات كالقطاع الخدمي والاقتصادي والصحي والتعليمي (القحطاني، 2020). كذلك انعكست الحال على حقوق البشر وحياتهم في مختلف تفاصيل الحياة: الحركة، والتنقل، والتعليم، والسفر، والعمل... إلخ (الديب، 2020).

(2) السلوك الإجرامي في ظل الجائحة (الجريمة الوبائية):

لقد كان لجائحة COVID-19 ومازالت أثر عميق على المجتمعات في جميع أنحاء العالم؛ فقد شهدت معدلات

الوفيات وأنظمة الرعاية الصحية والأداء الاقتصادي والتفاعلات الاجتماعية والتنقل تغييراً غير مسبوق؛ استجابة للفيروس نفسه ومحاولات للسيطرة على انتشاره؛ حيث فرضت الحكومات في جميع أنحاء العالم إرشادات صارمة بشأن التفاعل الاجتماعي والتنقل، من أجل السيطرة على انتشار فيروس COVID-19. ولا شك أن هذه التغييرات في الأنشطة الروتينية للناس قد أسفرت عن تغييرات جذرية ماثلة في السلوك الإجرامي (Langton et al, 2021). ويعد مفهوم الجريمة في ظل انتشار الوباء نتيجة سياق مجتمعي وتاريخي معين، وهو ما يساعد على ظهور أنواع جديدة من الجرائم. فالجريمة في ظل الجائحة دائماً في حالة تغير مستمر (Sandberg & Fondevila, 2020). ويميل علماء الجريمة إلى الإفراط في التعميم بشأن الجريمة مع التقليل من أهمية الخصوصية في اتخاذ قرارات الجاني، حتى داخل كل نوع من أنواع الجرائم؛ حيث يجب دراسة التفاصيل الدقيقة للجريمة لفهم كيفية تغير أنماط الجريمة وتحولها. بل إن التحديد الأكثر أهمية للمتغيرات الفاعلة في تشكيل السلوك الإجرامي عند البحث في الجريمة في ظل الجائحة، يسمح بفهم التغييرات الدقيقة مثل هيكل الفرص التي طرأ عليها جملة من التغييرات، كذلك تميل التغييرات في الأنشطة اليومية في أعقاب الوباء إلى خفض عدد السكان في الشوارع والميادين وبيئات العمل وأماكن التسويق والترفيه، مع تركيزهم ووجودهم في المنازل. فعلى سبيل المثال، يبدو أن الفئة الواسعة من «السرق» قد انخفضت في العديد من مدن العالم، ولكن لا يعني ذلك الانخفاض التام في كل أنواع السرقات، فمثلاً تنخفض سرقات المحلات؛ لاسيما أن قطاع التجزئة شهد انخفاضاً بنسبة 85% بعد تنفيذ أوامر الإقامة في المنزل، مع إغلاق العديد من المحلات والأسواق العامة، وبالتالي تنخفض فرصة سرقة المحلات وسرقة الموظفين (Stickle & Felson, 2020).

ولا شك أن مفهوم الجريمة الوبائية يرتبط بشكل أو بآخر بمفهوم التحول الزمني Temporal Shift؛ حيث يعدُّ الفهم الزمني للجريمة أمراً ضرورياً؛ لأن الوقت من اليوم، واليوم من الأسبوع، والأشهر، والمواسم، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بالوقت معروفة عموماً بتأثيرها على الجريمة. وبعبارة أخرى، فإن الجريمة لا تحدث بالتساوي عبر المكان أو الزمان. ومع ذلك، فإن أوامر البقاء في المنزل التي تجعل الناس يعيشون ويعملون ويأكلون ويجدون الترفيه في المنزل مع اندماج أيام الأسبوع في عطلات نهاية الأسبوع، قد تسبب في عدم التمييز الزمني عند الحديث عن الجريمة. وقد بدأ التغيير في السلوك الروتيني للسكان، حتى في المنزل، يظهر بالفعل في عادات التصفح عبر الإنترنت واستخدام التلفزيون؛ إذ تحول السلوك إلى معدلات مشاهدة أعلى عبر الفضاء الإلكتروني. ولمعالجة هذه التغييرات غير العادية الناجمة عن الأوبئة في الأنشطة الروتينية؛ يتعين على علماء الجريمة دراسة معدلات الجريمة من منظور زمني مختلف، والنظر في سياق أوامر الكوفيد 19 بالبقاء في المنزل (Stickle & Felson, 2020).

وتعرف الدراسة الراهنة السلوك الإجرامي في ظل الجائحة إجرائياً بأنه: نمط من السلوك المنحرف الذي ينتشر في ظل حالة الخوف والهلع التي تسيطر على الجناة مع انتشار كوفيد 19، وتدفعهم إلى تغيير طرقهم التقليدية في ارتكاب الجريمة من خلال توظيف المنصات الرقمية في الاستيلاء والاحتيال والابتزاز والتحرش؛ أي البحث عن المساحة التي يمكن أن تتقاطع مساحات نشاط مجرمي كورونا مع مساحات نشاط الضحايا عبر الفضاء السيبراني.

سادساً. الأطر النظرية المفسرة للجريمة في ظل انتشار كوفيد 19:

(1) النظريات المفسرة للجريمة أثناء الجائحة:

يزخر التراث البحثي بنظريات عديدة عن الجريمة تبحث في كيفية تأثير القيود المفاجئة والمستمرة على تحركات

السكان الناجمة، على سبيل المثال، عن الكوارث الطبيعية أو انقطاع التيار الكهربائي أو الأوبئة على مستويات الجريمة. وتشير النظرية في علم الجريمة عمومًا إلى أن تدابير الإغلاق يمكن أن تنشط الآليات المسببة للحد من الجريمة أو زيادة ارتكابها، ولاسيما جرائم العنف والجرائم المتعلقة بالمتلكات، مع احتمال زيادة بعض أنواع الجرائم واحتمال انخفاض أنواع أخرى (UNODC, 2020).

وفي هذا السياق، تشير بعض النظريات النفسية إلى أن هذه القيود تزيد من مستويات التوتر والمشاعر السلبية مثل القلق والاكتئاب والإحباط والغضب؛ مما يؤدي إلى زيادة في الدوافع الإجرامية. وفي هذا السياق، يتوقع أن تؤدي العزلة الاجتماعية وانخفاض حرية التنقل المرتبط بسياسات احتواء COVID-19 إلى زيادة مستويات الضغط، وتقليل إمكانية الحصول على الحاجات والإشباع المختلفة؛ الأمر الذي يترتب عليه العديد من الآثار مثل سوء معاملة الأطفال والعنف المنزلي وتعاطي المخدرات. وعلى النقيض من ذلك، تشير نظرية الفرص ونظرية النشاط الروتيني إلى أن سياسات البقاء في المنزل أوقفت التحركات اليومية في الزمان والمكان المناسبين؛ مما انعكس على فرص تلاقي المجرم مع الضحية المناسبة، ولاسيما الجريمة في الأماكن العامة. ومن ثم تتوقع تلك النظريات انخفاض مستويات الجريمة مع تقييد حركة السكان على مستوى العالم (Nivette & Zahnow, 2021).

ووفقًا لنظرية نمط الجريمة Crime Pattern Theory تحدث الجريمة بمجرد تقاطع منطقة نشاط الضحية أو الهدف مع منطقة نشاط الجاني. وتشكل أنشطة الفرد في الحياة اليومية، على سبيل المثال: في العمل، المدرسة، مناطق التسوق، مناطق الترفيه... إلخ. ومن المرجح أن تحدث الجريمة في هذه الأماكن؛ حيث يبحث الجناة عن ضحايا محتملين في هذه الأماكن؛ لأنها مزدحمة بشكل عام وملائمة للجرائم الصغيرة مثل التخريب، وسرقة المتاجر، والسطو، والنشل. أما نظرية النشاط الروتيني فتتركز على دور البيئة في وقوع الجريمة بدلاً من خصائص الجاني نفسه. وأما نظرية الاختيار العقلاني فقامت على فرضية مفادها: أن الفرد سيزيد من منفعته في الخيارات التي يتخذها، وهو ما يتطلب وجود ثلاثة عناصر: أولها: الجاني المحتمل (الدافع)، ثانيها: الهدف المناسب، ثالثها: غياب ولي الأمر (Arora & Agrawal, 2020). ووفقًا لكوهين وفيلسون، فإن الجريمة تحدث عندما يكون هناك هدف مناسب، وغياب وجود وصي قادر. وتجمع نظرية نمط الجريمة بين جوانب نهج النشاط الروتيني والنظريات البيئية الأخرى المتعلقة بالجريمة؛ حيث تصف كيف يمكن أن يصادف المجرمون فرص الجريمة في سياق حياتهم اليومية. ووفقًا لنظرية نمط الجريمة، تحدث الجريمة عندما تتقاطع مساحات نشاط المجرمين مع مساحات نشاط الضحايا في سياق اجتماعي ملائم (Payne & Morgan & Piquero, 2021).

(2) نظرية علم الجريمة: كيف تتطور الجريمة أثناء الجائحة؟

عند دراسة التأثير المحتمل لوباء كوفيد 19 على الجريمة، فإنه من المفيد التمييز بين منظور قصير الأجل ومنظور طويل الأجل؛ فعلى المدى القصير، يمكن أن تتأثر الجريمة بقيود الإغلاق بالاقتران مع عوامل موجودة من قبل عايشها المجتمع الإنساني، مثل وجود الجريمة المنظمة وعنف العصابات اللذين يختلفان باختلاف البلدان. ولا تقلل التدابير التقييدية من فرص ارتكاب جرائم الشوارع فحسب، بل تحد أيضًا من إمكانية اقتحام المجرمين للمنازل الخاصة. كما أن تدابير التباعد الاجتماعي، مثل القيود المفروضة على التجمعات العامة أو إغلاق المطاعم والمحلات التجارية، كان لها تأثير كبير على العنف وجرائم الاعتداء البدني خارج الأسرة، وسرقة المحلات. وعلى المدى الطويل، قد يؤثر إغلاق الأعمال التجارية وما يلاحقها من بطالة وفقدان للدخل على الجريمة، ولاسيما الجرائم

الاقتصادية؛ حيث لا تكفي شبكات الأمان الاقتصادي والاجتماعي لضمان سبل العيش (UNODC,2020). ويمكن النظر إلى الأثر القصير والطويل الأجل على الجريمة في سياق النظريات الإجرامية المعروفة باسم «نظرية الفرص»، و«نظرية الضغوط». وتتنبأ هذه النظريات باتجاهات متباينة للجريمة؛ حيث تفترض نظرية الفرص أن تدابير الإغلاق يمكن أن تقلل من احتمال ارتكاب جرائم جنائية؛ بسبب القيود المفروضة على التنقل والتفاعل الاجتماعي، واحتمالات أن تكون الأفعال الإجرامية قد أرتكبت بسبب القيود المفروضة على التنقل والتفاعل الاجتماعي، وأن العقوبات المفروضة على الجريمة قد تؤدي إلى العودة إلى الجريمة. أما نظرية الضغوط فتقر بأن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على عدد كبير من أفراد المجتمع، وبخاصة الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة، لديها القدرة على خلق جو من الضغط الذي يدفع الأفراد إلى ارتكاب الجريمة.

وبوجه عام، يمكن توقع حدوث انخفاض في أنواع معينة من الجرائم في ظروف حظر التجوال الكلي؛ بسبب الانخفاض اللاحق في فرص ارتكاب الجريمة. وعلى عكس الحد من الفرص، من المتوقع أن تظهر الضغوط بعد وقت طويل من فرض الإغلاق وحظر التجول؛ حيث يتأثر الناس سلباً بالظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن الإغلاق، وقد يبدوون في فقدان الثقة في التدابير الحكومية لاحتواء الوباء، حتى بعد رفع تدابير الإغلاق (UNODC, 2020).

(٣) نظرية السرد والخطاب: علم الجريمة السردى وقصص الأوبئة

بدأ علم الجريمة السردى ورواية القصص الوبائية مع تركيز «بريسير» Presser (2009) على كيفية النظر إلى القصص على أنها تشكل دوافع الجريمة والانحراف. وقد درس الباحثون في هذا التقليد روايات الجناة. ويرى علماء الجريمة السردية أن «الجريمة» و«المجرم» إنجازان سرديان في إطار تاريخي ومجتمعي معين. وفي هذا الصدد يلخص Presser (2018) نظرية السرد، ويصف كيف تتميز الروايات بالوقائية (حدثان على الأقل مرتبطان ببعضهما البعض في الوقت المناسب)، والسببية (حدث يؤدي إلى آخر)، كذلك تحتوي القصص أيضاً على شخصيات: الأبطال والأشرار. وفي هذا الصدد يدعي «بريسير» أن الروايات «تحدد شعوراً مشتركاً للعمل»، ويؤكد أن بعض القصص تشير عملاً درامياً أو عنيقاً. فالإثارة التي قد تصاحب القصص أمر بالغ الأهمية لفهم الآثار الإجرامية المحتملة للروايات؛ حيث تدفع القصص الناس إلى القيام بأشياء، لم يجول في خاطرهم يوماً تنفيذها؛ حيث تقدم هذه الروايات أفكاراً أو نصوصاً حول الجريمة، وتخلق بيئة الجريمة الملائمة، بما في ذلك الأجواء العاطفية؛ باعتبارها السياق الداعم لارتكاب الجريمة (Sandberg & Fondevila, 2020). وانطلاقاً من الأدبيات المتوفرة حول سوسولوجيا الخطاب والجائحة، فإن هذا الخطاب يتضمن وظيفتين، أولاهما: تمثيل الواقع المعاش من وجهة نظر الراوي، وثانيهما: إعادة خلق هذا الواقع من جديد من وجهة نظر المتلقي (أبلال، 2020).

إن هذا النوع من الروايات التي تشير الرعب في النفوس تعد فعالة في توليد وإضفاء الشرعية على تضحية جماعية على مستوى المجتمع». ومن خلال خلق جو من الكارثة، والادعاء أحياناً بأن العالم كما نعرفه يقترب من نهايته، وتحريض الخير المطلق ضد الشر المطلق، تدعو هذه القصص إلى القيام بعمل بطولي، مثل الإرهاب، والتمرد، والانتفاضات، والحرب. وتخلق الأزمة بيئة سردية يمكن فيها قبول ما كان يمكن اعتباره متطرفاً أو مستحيلاً، أو حتى يبدو أمراً لا مفر منه. وفي هذا الصدد، يتم توظيف النظرية السردية وعلم الجريمة السردية في تقديم تقديرات للوفيات المحتملة، ووصف مفصل للسيناريوهات المحتملة في المستشفيات المكتظة، والتهديد بالاضطرابات الاجتماعية وعدم اليقين بشأن من كان في خطر؛ لخلق سيكولوجية وبائية تسوغ التضحية الواسعة النطاق. ففي

ظل انتشار جائحة كورونا، وفوبيا العدوى، سيكون الابتعاد الاجتماعي أقل فعالية، ولن تكون هناك شرعية تذكر لتدابير الجائحة التي تنطوي على تكاليف اقتصادية ومجتمعية كبيرة. وبهذا المعنى، يمكن لقصص الرعب أن تلعب دورًا مهمًا في تسهيل التغيير الإيجابي (Sandberg & Fondevila, 2020).

وانطلاقًا من هذا التصور النظري، ادعى فوكو أنه حيث «توجد قوة، توجد مقاومة؛ حيث يمكن أيضًا أن تكون الجرائم وغيرها من الأضرار المجتمعية مدفوعة بالروايات المضادة للروايات البائية. وتتحدى الروايات المضادة القصص السائدة أو تعارضها بطرق متعددة. وفي هذا الصدد تصف أهم رواية مضادة لروايات كوفيد-19 الرئيسة عن الوباء، بأن الوباء مؤامرة يقودها أشخاص في السلطة، وتؤكد أنه يستخدم كوسيلة للسيطرة الحكومية. والأكثر تطرفًا هو أن فيروس كورونا لا وجود له في الواقع، وأنه ليس أكثر من «الإنفلونزا العادية» التي تستخدم انتهازيًا من قبل النظام العالمي. عادة ما يكون خرق القانون الذي يتبع مثل هذه الرواية أو الخطاب المضاد انتهاكًا للوائح الحكومية مثل مخالفة حظر التجول الحكومي أو لوائح إغلاق الأعمال التجارية، ولكن هذه الروايات المضادة يمكن أن تثير أيضًا مظاهرات عنيفة وتخريبًا (Sandberg & Fondevila, 2020).

وينطوي فهم هذه النظرية على إعادة صياغة القصص التي يقدمها أفراد المجتمع المحلي عند تعاملهم مع مخاطر انتشار فيروس كورونا، مع مراعاة سياق كل حالة وتجارها المختلفة، فالتحليل السردى للروايات المتداولة بشأن الجائحة يفيد في فهم أنماط الاستجابة الشعبية للجائحة، وكيفية انتشارها وآليات الحد منها.

(٤) نظرية رأس المال الاجتماعي:

رأس المال الاجتماعي، مصطلح واسع يشمل المعايير والشبكات التي تسهل العمل الجماعي من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة. وهو مفهوم أصبح يحظى بشعبية لدى صانعي السياسات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ورأس المال الاجتماعي فكرة قديمة في علم الاجتماع، ويعد أول استخدام حديث لمصطلح رأس المال الاجتماعي من خلال بورديو Bourdieu (1983) الذي يقترح عمله عنصرين متميزين؛ أولاهما: العلاقات الاجتماعية نفسها التي تتيح للأفراد الوصول إلى الموارد، وثانيهما، مقدار ونوعية تلك الموارد. ويوضح باكستون Paxton (1999) عنصرين متصلين لرأس المال الاجتماعي، الأول: «كمي» يشير إلى الارتباطات الموضوعية بين الأفراد، والثاني «نوعي» يشير إلى نوع الروابط والعلاقات، التي يجب أن تكون متبادلة المنفعة (Gannon & Roberts, 2020).

كما يعرف رأس المال الاجتماعي بأنه رصيد للعلاقات النشطة بين الأفراد والمجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، أوضح كولمان Coleman أن رأس المال الاجتماعي عبارة عن أبنية اجتماعية تيسر العمل والتفاعلات الاجتماعية؛ حيث يعد رأس المال الاجتماعي بمثابة عقد اجتماعي مبني على سلسلة من القيم والمعايير المشتركة. وتظهر وظيفة رأس المال الاجتماعي في تلطيف حدة المشكلات التي تقابل أفراد المجتمع من خلال المساعدة المتبادلة (الإيثار) بين مختلف فئات المجتمع. ومن ثم، فهناك حاجة ماسة لتقوية وتعزيز رأس المال الاجتماعي لاسيما في ظل انتشار جائحة كوفيد-19، وذلك بما يمكن من التغلب على هذا الوباء. فهناك حاجة إلى طاقة جماعية يتم تعزيزها عبر رأس مال اجتماعي لتوليد القوة في مواجهة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، أوضح كولمان Coleman أهمية رأس المال الاجتماعي للأسرة في ظل الجائحة؛ حيث يميز بين رأس المال المادي ورأس المال البشري والاجتماعي داخل الأسرة، ويذكر أن رأس المال الاجتماعي للأسرة هو قوة العلاقات بين أفراد الأسرة.

كما يؤكد ساباتيني Sabatini على رأس المال الاجتماعي للأسرة، ويقمسه في دراسته باستخدام مقياس لرعاية أفراد الأسرة (Gannon & Roberts, 2020). وأوضحت دراسة (Arachchi & Managi, 2021) أن هناك أربعة أبعاد لرأس المال الاجتماعي مهمة في مواجهة كوفيد-19: (الروابط المجتمعية، الثقة الاجتماعية، الروابط الأسرية، والأمن). ويقول بورديو (1986) في عمله المعنون أشكال رأس المال إن رأس المال الاجتماعي عنصر مهم في بناء المجتمع وتحقيق التماسك الاجتماعي. وبالتالي، فإن تعزيز رأس المال الاجتماعي في عصر وباء كوفيد-19 يتماشى مع التصنيف الذي أشار إليه وولكوك Woolcock (1998)، والذي يشمل رأس مال الترابط الاجتماعي، وجسر رأس المال الاجتماعي (Upei & Ibrahim, 2021).

سابعاً. منهجية الدراسة وأساليب التحليل:

اعتمد التصميم المنهجي للدراسة الراهنة على تحليل ثانوي لبيانات الدراسات الميدانية التي حاولت اختبار وفحص العلاقة بين انتشار فيروس كورونا ومعدلات الجريمة، سواءً بالانخفاض أو الارتفاع. وحاولت الدراسة من خلال هذا التحليل الوقوف عند نقاط محددة، منها: نوعية الجرائم التي حاولت الدراسات في سوسيولوجيا الانحراف الوقوف عليها ورصدها، لاسيما مع السياسات والإجراءات المصاحبة لانتشار فيروس كورونا كالحظر والإغلاق والتباعد الاجتماعي. فضلاً عن التوقف عند النتائج المستخلصة من هذه الدراسات، كذلك الوقوف على منهجية وأساليب إجراء الدراسات الميدانية، وكيف استطاعت تلك الدراسات تفسير انتشار عدد من الجرائم في ظل انتشار كوفيد 19، سواء كانت أساليب كمية أو كيفية، بخاصة أن هذه النوعية من الدراسات تعد حديثة في دراسات سوسيولوجيا الجريمة والانحراف. كذلك الحال، حاولت الدراسة تحقيق التنوع في اختيار عدد من الدراسات في سوسيولوجيا الجريمة في مجتمعات مختلفة، كما حاولت أيضاً دراسة جرائم متنوعة ومختلفة سواء داخل النسق الأسري أو خارجه. ويعني هذا، تحديد نطاق البيانات المراد جمعها وتحليلها *Scope of Data*، والتي ترتبط بصورة أساسية بالهدف من إجراء هذه الدراسة، والتي تتطلب جمع مادة ثانوية من دراسات سابقة في مجال سوسيولوجيا الانحراف (البلداوي، 2007). فقد ارتكزت الدراسة الراهنة على بيانات أولية لدراسات علمية سابقة تم إجراؤها بين عامي 2019-2021 في النسق العلمي العربي والغربي على السواء، وإن كان هناك ندرة شديدة في الدراسات العربية مقارنة بالدراسات العديدة الغربية.

ومع البحث حول هذه الدراسات، والتي تعد مصدر بيانات وتحليلات واستنتاجات الدراسة الراهنة، تكشف لدى الباحث الندرة الشديدة في الدراسات العربية التي اهتمت برصد العلاقة بين كوفيد 19 والجريمة، ومن ثم اعتمدت الدراسة في تحليلاتها النظرية والمنهجية بشكل أساسي على الدراسات التي فحصت العلاقة والجريمة في التراث الغربي، والذي تميز بالوفرة وحدثة اهتمامه وتحليلاته مقارنة بالدراسات العربية شديدة الندرة في هذا الموضوع البحثي الحيوي الحديث، والذي لا يزال نعايشه.

ثامناً. التحليل الثانوي لنتائج الدراسات السابقة:

لا شك أن انتشار COVID-19 أدى إلى تحول غير مسبوق في البنية الاجتماعية العالمية؛ فمع دخول العالم في عزلة، وتحولت الحياة الاجتماعية عن نمطها السائد. وقد أظهر البحث حول الجريمة والأحداث الاستثنائية (الكوارث الطبيعية والهجمات الإرهابية وأعمال الشغب والأوبئة) أن التحول في السلوك الجماعي يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تحولات في السلوك الإجرامي، هذا فضلاً عن جملة من الانهيارات فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي

بسبب الأزمة الصحية العالمية التي نعيشها (فايدنر، 2021). هذا، وأجريت عدة دراسات في علم اجتماع الجريمة محاولة منها تقديم عدة تفسيرات لهذا التحول في السلوك الإجرامي، بخاصة أنه مع تغير السياق المواتي للجريمة، تتغير أيضًا انتشار معدلات الجريمة. فالأحداث الاستثنائية، مثل الجائحة، تعمل كتجربة طبيعية؛ لأنها تغير هيكل الأنشطة الروتينية التي يمكن أن تُعيد تنظيم كيفية تلاقي الجناة والضحايا في الزمان والمكان. على سبيل المثال، إذا كان الناس يقيمون في منازلهم، فإن وصاية الوالدين على إقامتهم من شأنها أن تحسن من جعل هذه الأهداف أكثر صعوبة في الإيذاء. ومع تحول العمل والحياة عبر الإنترنت، قد تظهر أهداف أو ضحايا جدد للمجرمين النشيطين عبر الفضاء الإلكتروني (Hodgkinsona & A.Andresen, 2020).

وفي ضوء مسح التراث النظري العربي حول الدراسات التي أجريت حول فيروس كورونا والجريمة تبين أنها كانت قليلة، إن لم تكن نادرة، بخاصة فيما يتعلق برصد العلاقة بين الجريمة وانتشار فيروس كورونا، فربما تكون هناك دراسات عديدة حول الآثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية المرتبطة بانتشار الفيروس. أما الدراسات التي اهتمت بفحص العلاقة بين الجريمة وفيروس كورونا فكانت نادرة، ومن الدراسات النادرة في التراث العربي دراسة (آل سعود، 2020) حول: استغلال الأزمات: الجماعات الإرهابية، اليمين المتطرف، والجريمة المنظمة في ظل فيروس كورونا، التي قدمت تحليلًا وفهمًا للأبعاد الأمنية لجائحة كوفيد 19 وانعكاساتها على المنظمات الإرهابية الإجرامية والمتطرفة، وبخاصة تنظيمي داعش والقاعدة. وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية مؤداها: أن أزمة كورونا يترتب عليها جملة من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي انطلاقًا من المنهج الكيفي وأساليبه وأدواته النوعية المتعددة، بقصد التعمق في قضايا الدراسة الميدانية. وحاولت الدراسة الإجابة عن تساؤلات عدة، أبرزها: كيف استجابت الجماعات الإرهابية واستغلت أزمة كورونا لأهدافها وعقائدها المتطرفة؟ إجمالًا، فقد حاولت الدراسة الوقوف على أثر انتشار فيروس كورونا على البيئة الأمنية في الآجل القريب والمتوسط، بخاصة مع حالة الإغلاق الكامل والضرر الذي أصاب أغلب المؤسسات الاقتصادية؛ مما يترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية على شرائح المجتمع المختلفة. وهنا تبرز الدراسة أهمية التعاون الدولي لتقديم حلول تشاركية للدول الأكثر تضررًا، وهو ما تعده الدراسة شكلاً من أشكال حماية العالم من المد المتطرف ونمو الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تكون في هذا التوقيت بديلاً للدول. وخلصت الدراسة إلى أن انتشار فيروس كورونا أسهم بشكل أو بآخر في خلق مناخ ملائم لتصاعد الأفكار المتطرفة ونمو الجماعات الإرهابية، وهو ما يستدعي التعاون الدولي على مستوى العالم لمواجهة الأفكار والجماعات الإرهابية المتطرفة.

دراسة (السيد، 2020) حول: جائحة كورونا وانعكاسها على تغير معدلات وأنماط الجريمة: رؤي الواقع وسيناريوهات المستقبل، التي قدمت عرضًا تحليليًا لما واجهته المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ لبعض الأوبئة التي انتشرت وأصابت أعدادًا هائلة من البشر، وتسببت في وفاة الملايين في فترة زمنية قصيرة. وأوضحت الدراسة كيف برز علم الاجتماع كأحد العلوم المهمة بدراسة جائحة كورونا كظاهرة اجتماعية؛ من أجل محاولة مساعدة البشرية في القضاء عليها بعد أن كبدت العالم خسائر اقتصادية وبشرية هائلة. وأصبح هناك حتمية للتعامل من

خلال الإنترنت ومجتمع المعلومات في كافة مناحي الحياة، وتزامن هذا الاتجاه الرقمي مع تغير معدلات وأنماط الجريمة في العالم، وظهر لنا في الأفق ما يمكن تسميته «الجريمة في عصر الكورونا»، والتي ظهرت من خلال استغلال مجموعة من المجرمين المتخصصين في جرائم الإنترنت الفجوة المعرفية والتكنولوجية بينهم وبين ضحاياهم من أفراد المجتمع، وشنوا حربًا صامتة مصعدين من أنشطتهم الخبيثة وجرائمهم السيبرانية. ومن هذا المنطلق، حاولت الدراسة تناول السوسيولوجي لجائحة كورونا وانعكاسها على تغير معدلات وأنماط الجريمة في العالم بشكل عام، ومحاوله قراءة وتحليل الواقع المجتمعي وارتباطه بتنامي أشكال وأنماط من الجريمة وانعكاسها على مختلف فئات المجتمع، من خلال الاعتماد على مجموعة من المداخل والمقولات النظرية لعلماء الاجتماع المعاصرين أمثال عالم الاجتماع الألماني «أولريش بيك»، وعالم الاجتماع البريطاني «أنتوني جينز» عن المخاطر التي يواجهها عالمنا اليوم. كذلك نظرية الأنشطة الروتينية. وتُعد الدراسة من أنماط الدراسات المستقبلية، وتحديدًا نمطها الاستطلاعي الاستكشاف، والمستند منهجيًا على البيانات الجاهزة والمعلومات والتقارير ومسح التراث النظري، ومحاوله وضع سيناريوهات مستقبلية لاتجاهات الجريمة في مرحلة ما بعد الجائحة، ووضع بعض الحلول والمقترحات لمواجهة هذه الأزمة.

دراسة (العبادي، 2021) حول: أثر فيروس كورونا على جريمة القتل العمد: دراسة تحليلية تأصيلية في قانون العقوبات البحريني، التي تناولت أثر فيروس كورونا على جريمة القتل العمد في ضوء القواعد العامة في قانون العقوبات البحريني؛ حيث أوضحت الدراسة أن الوباء انتشر في النسق العالمي حاصدًا لأرواح الآلاف من البشر. ومن هذا المنطلق، طورت الدراسة فرضية قائلة بأن فيروس كورونا تسبب في نشر جريمة القتل العمد، استنادًا إلى أحكام المادة (333) من قانون العقوبات البحريني؛ وحيث لم ينص القانون على الوسائل التي يمكن أن ترتكب بها جريمة القتل، أو أثر مثل هذه الفيروسات على العقوبة إذا ما استعملت في الجريمة، فإن الإشكال يحدث عندما تستخدم وسائل غير تقليدية في الاعتداء على حق الإنسان في الحياة، مثل البكتيريا والفيروسات بأنواعها؛ لذا فالبحث حاول الإجابة عن مجموعة من التساؤلات منها: ما هو التكييف القانوني لسلوك الفاعل؟ هل يعد فيروس كورونا وسيلة من وسائل القتل؟ هل يمكن أن تنطوي هذه الوسيلة ضمن الجواهر السامة التي تستعمل في جرائم القتل؟ ما هو الأثر الذي يمكن أن يترتب على العقوبة إذا حصلت الجريمة باستعمال هذا الفيروس؟ وجاءت الدراسة في ثلاثة أجزاء وخاتمة، تناول القسم الأول الأحكام العامة لعنصر المفترض لجريمة القتل العمد بفيروس كورونا، بينما تناول القسم الثاني الركن المادي لجريمة القتل العمد بفيروس كورونا، في حين تم أفراد القسم الثالث منه للركن المعنوي لجريمة القتل العمد بفيروس كورونا، وأخيرًا أثر هذا الفيروس على الجريمة والعقوبة إذا وقعت باستعمال مثل هذا الفيروس، ثم انتهى بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والمقترحات.

أما الدراسات في التراث الغربي حول انتشار فيروس كورونا والجريمة فكانت كثيرة ومتنوعة، وحاولت تقديم فهم حقيقي لأثر كوفيد 19 على الجريمة ومعدلاتها وأنماطها، ولتحقيق هذا الهدف؛ تنوعت أساليبها المنهجية. فقد أظهرت الدراسات الحديثة في علم اجتماع الجريمة والتي استخدمت بشكل أساسي السلاسل الزمنية في جميع أنحاء العالم، انخفاض العديد من الجرائم بعد تنفيذ سياسات احتواء COVID-19. وهذا ما أظهرته دراسة كل من (Maria, Favarin, 2020) حول فهم اتجاهات الجريمة خلال انتشار فيروس كورونا في شيكاغو؛ حيث استهدفت الدراسة فهم تأثير التدخلات العامة لاحتواء كوفيد 19 على الأنشطة الإجرامية على نطاق مكاني محدد. واعتمد التحليل في هذه الدراسة على منهجية من خطوتين؛ أولاهما: تُقدِّر التأثير السببي المجتمعي لسياسات التباعد

الاجتماعي في أماكن محددة في شيكاغو عبر السلاسل الزمنية الهيكلية عبر أربع فئات للجريمة (السطو، والاعتداء، والجرائم المتعلقة بالمخدرات، والسرقه). ثانيهما: اكتشاف اتجاه التغيرات في معدلات الجريمة وحجمها، من خلال استخدام الانحدار اللوجستي للكشف عن العوامل المرتبطة بالحد من الجريمة، ذي الدلالة الإحصائية الموجود في الخطوة الأولى من التحليلات. حيث أظهرت النتائج الإحصائية، أولاً: أن التغيرات في اتجاهات الجريمة تختلف باختلاف المجتمعات المحلية. ثانياً، تقدم نماذج الانحدار نتائج مختلفة فيما يتعلق بأنواع الجرائم؛ حيث استخدمت الدراسة توجهاً نظرياً يتلاءم مع طبيعة الحياة الاجتماعية والثقافية مع انتشار فيروس كورونا للتعرف على آثار COVID-19 على الجريمة وعلى دراسة الأنماط المكانية والزمانية للجريمة في شيكاغو، فقد انطلقت الدراسة من فرضيات نظريتي النشاط الروتيني، ونظرية نمط الجريمة.

كذلك جاءت دراسة (Hawdon, Parti, 2020) حول جرائم الإنترنت خلال جائحة كوفيد 19، والتي أوضحت أن جائحة كوفيد-19 غيرت الحياة بشكل جذري، مما أسفر عن مقتل مئات الآلاف من البشر، مما دفع العديد من البلدان إلى إصدار أوامر «البقاء في المنزل» لاحتواء انتشار الفيروس. واستناداً إلى رؤى من نظرية النشاط الروتيني، فمن المرجح أن COVID-19 سيؤثر على معدلات الإيذاء؛ حيث يغير الناس روتينهم ويقضون المزيد من الوقت في المنزل، في مقابل انخفاض تحركاتهم نحو الأماكن العامة. ومن هنا أخذت جرائم الشوارع في التناقص. ومن هذا المنطلق، حاولت الدراسة الوقوف على معدلات انتشار الجريمة السيبرانية، ومعالجة الوباء كتجربة طبيعية لا بد من فهم أثرها وفهم كيفية تأثير الوباء على معدلات الإيذاء السيبراني. هذا، وسعت الدراسة إلى مقارنة معدلات الإيذاء قبل انتشار الوباء بمعدلات الإيذاء بعد انتشار الجائحة باستخدام مجموعات بيانات مصممة لتتبع الجرائم السيبرانية. وبعد النظر في الكيفية التي يمكن بها للوباء أن يغير الإجراءات الروتينية ويؤثر على الإيذاء السيبراني، نجد أن الوباء لم يغير جذرياً الروتين السيبراني، ولم يغير معدلات الإيذاء السيبراني. ومع ذلك، فإن النموذج الذي يستخدم نظرية النشاط الروتيني للتنبؤ بالإيذاء السيبراني يقدم دعماً واضحاً لفعالية النظرية قبل الوباء وبعده. ومن ثم تعد هذه الدراسة أول دليل تجريبي يتعلق بكيفية تأثير وباء COVID-19 على الروتين السيبراني والإيذاء السيبراني. وافترضت أن الجائحة وإجراءات الحظر ستؤدي إلى زيادة الحضور على الإنترنت، وزيادة مستوى الأنشطة الروتينية على الإنترنت، وعلى هذا النحو، تعزيز مستويات ملائمة الأهداف ولقرب المستهدف من الجناة النشيطين. ونتيجة لذلك، توقعت الدراسة أن تكون معدلات الإيذاء السيبراني أعلى في عينة ما بعد الجائحة، مما لوحظ في عينة ما قبل الوباء. وجاءت نتائج الدراسة عكس افتراضاتها وتوقعاتها، حيث تبين النتائج أنه لم تغير أوامر البقاء في المنزل بشكل جذري إجراءاتنا الإلكترونية. وبدلاً من ذلك، كانت المستويات العالمية للإيذاء السيبراني متطابقة تقريباً قبل وبعد الجائحة، ولم يتغير سوى نوع واحد من الإيذاء (بلاغات سرقة الهويات أو البيانات الشخصية).

وعلاوة على ذلك، فقد تغيرت حياتنا تغيراً جذرياً بسبب وباء يعتبر من بين أكثر الأوبئة انتشاراً في التاريخ. ويبدو أن التغيير في روتيننا اليومي قد أدى إلى انخفاض مفاجئ في جرائم الشوارع. ومع ذلك، فإن التحول إلى العالم الرقمي خلق بلا شك فرصاً ومنصات جديدة للمجرمين النشطين للانخراط في أنشطة غير قانونية. ومن المفترض أن يؤدي هذا التحول إلى زيادة عدد الأهداف المناسبة؛ حيث إن الملايين من الناس محصورون في منازلهم، ويجبرون على العمل والدراسة والاختلاط عبر الإنترنت.

كما قدم كل من (Hodgkinson & A.Andresen, 2020) دراستهما حول: التغييرات في وتيرة الحوادث الإجرامية أثناء جائحة كوفيد 19، والتي استهدفت الكشف عن أثر انتشار وباء فيروس كورونا على وتيرة انتشار أنواع الجريمة المختلفة (السرقه، العنف، الإيذاء) في فانكوفر، كندا. وتم تحليل بيانات الجريمة في تلك الدراسة المرتبطة بجرائم السطو السكني والسطو التجاري والسرقه والعنف والإيذاء على مستوى المدينة باستخدام تقنيات السلاسل الزمنية المتقطعة. ومن ثم تستكشف الدراسة التحول في السلوك الإجرامي عبر أنواع الجريمة في فانكوفر، كندا خلال فترة الإغلاق في أوائل عام 2020؛ حيث تحركت كندا، التي تعمل في ظل حكومة ليبرالية، بسرعة كبيرة لإغلاق الحدود ومساعدة الكنديين في الخارج على العودة إلى ديارهم. وكانت كندا في وضع جيد يمكنها من معالجة الـ COVID-19 بسرعة. ففي عام 2003، وبعد انتشار وباء سارس، قدم عدد من التوصيات لإعداد كندا بشكل أفضل لمواجهة الأزمات الصحية في المستقبل. والأهم من ذلك، شمل ذلك إنشاء وكالة الصحة العامة الكندية، التي قادت الاستجابة لـ COVID-19 في عام 2020، بما في ذلك خطط الاستجابة السريعة لعزل الكنديين. كما أدى تفشي مرض سارس إلى صدور قانون الطوارئ الفيدرالي الكندي قانون الحجر الصحي في عام 2005، والذي من شأنه أن يسمح للحكومة الفيدرالية بالحجر الصحي على الكنديين. وهذا يعني أن كندا دخلت في حالة إغلاق بكفاءة، ويمكن القول إنها كانت فعالة بالمقارنة بالدول الأخرى. وهذا يتيح فرصة لاستكشاف الآثار الأولية لهذا الإغلاق على اتجاهات الجريمة في إحدى المدن الرئيسية في كندا، بهدف تحديد ما إذا كان التحول في أنشطة الحياة والفرص المتاحة قد غير اتجاهات الجريمة وتحسين التخطيط للسلامة، ومنع الجريمة لاحتمال حدوث تفشيات أخرى للوباء والأحداث الاستثنائية في المستقبل. ويسهم هذا البحث في إعداد دراسات متنامية عن اتجاهات الجريمة والأحداث الاستثنائية؛ مما يشير إلى أنه يمكن تخفيض التكاليف الاجتماعية لهذه الأحداث، وذلك بمعالجة هياكل الفرص التي تتيحها أحداث استثنائية معينة. وخلصت الدراسة إلى أن الـ COVID-19 لم يكن له تأثير على جميع أنواع الجرائم، إلا أنه تم تحديد تغيير ذي دلالة إحصائية في عدد من الحالات تبعاً لنوع الجريمة؛ حيث يختلف حجم واتجاه التغيير في سرعة انتشار الجريمة. كذلك أثرت بشكل أو بآخر القيود الاجتماعية (المقررة) وأنماط النشاط السائد بين السكان في المدينة. وأوصت الدراسة بضرورة وجود دعم لرصد التغييرات السريعة في تواتر أنواع جرائم معينة أثناء جائحة كوفيد 19، والذي اعتبرته الدراسة مهماً للعدالة الجنائية ولممارسي الخدمة الاجتماعية عند العمل في حدث غير عادي.

ودراسة كل من (Kashif & UrRehman, 2020) حول: الجرائم السيبرانية خلال كوفيد 19، والتي حاولت البحث حول مدى ارتفاع معدلات الجرائم السيبرانية خلال فيروس كورونا، بخاصة مع استخدام أفراد المجتمع للإنترنت والأجهزة الإلكترونية بكثافة في وقت الجائحة سواء لأغراض العمل عن بعد أو التعليم عن بعد أو بقصد قضاء وقت الفراغ؛ بسبب إجراءات الحظر والإقامة الجبرية في المنازل. ولجمع البيانات؛ تم إعداد استبانة إلكترونية تتألف من ستة أسئلة، وتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لجمع البيانات، حيث تم إرسال الاستبانة إلى الناس عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتم الاتصال بـ 1088 شخصاً، وأجاب 400 منهم على الاستبانة. ويعد هذا البحث مهماً في معرفة ما إذا كان الناس يتعرضون للهجوم أو يتم سرقة بياناتهم أكثر من أي وقت مضى خلال فيروس كورونا. وتظهر نتائج هذه الدراسة أن الناس يعانون حرفياً من ارتفاع معدلات الجريمة الإلكترونية، وهذا ما أظهرته عينة الدراسة التي أوضحت أن بياناتهم الشخصية قد سُرقَت وتعرضوا أيضاً للهجوم

من قبل المتسللين والمحتالين عبر الشبكة العنكبوتية. وقد أوضحت الدراسة أنه نظرًا لفرض الإغلاق على مستوى البلاد في جميع أنحاء العالم؛ بسبب انتشار فيروس كورونا؛ منعت الشركات من العمل وتشغيل مكاتبها وموظفيها، إلى جانب ذلك، مُنع الناس من الخروج من المنزل، وهو ما اضطرهم إلى الاستخدام الكثيف للإنترنت لأداء أعمالهم التي يمكنهم القيام بها عبر الإنترنت، وحضور الفصول الدراسية عبر الإنترنت، والتسوق عبر الإنترنت، والمعاملات عبر الإنترنت، والتفاعل مع الأشخاص عبر الإنترنت، وكسب المال عبر الإنترنت وغيرها من الأعمال. ونظرًا لأن معظم الأشخاص يتحولون إلى عالم الإنترنت؛ فإنهم يقدمون المزيد من البيانات إلى مواقع الويب. ومن هذا المنطلق، جاء هذا البحث لمعرفة ما إذا كانت الجرائم السيبرانية قد ارتفعت خلال تفشي فيروس كورونا. ومن خلال هذا البحث، تم التوصل إلى استنتاج مفاده أن هناك ارتفاعًا في الجريمة السيبرانية خلال COVID-19؛ حيث اتفق معظم أفراد العينة على أنهم يواجهون ارتفاعًا كبيرًا في سرقة البيانات وهجمات المتسللين أكثر في فترة الحظر وانتشار الفيروس.

ودراسة كل من (Sandberg & Fondevila, 2020) حول: جرائم كورونا، التي استهدفت الكشف عن التغييرات التي حدثت في المشهد الإجرامي في المكسيك خلال المراحل الأولى من انتشار وباء كورونا. وحاولت فهم هذه التغييرات في ضوء الروايات الرئيسية عن الأوبئة، وتوظيف رؤى من علم النفس الوبائي، وعلم الجريمة السردية، ومحاولة الإجابة عن سؤال: كيف ارتبطت التغييرات في المشهد الإجرامي بالروايات الوبائية أو سرد الجائحة. ويمكن القول إن الرؤى المستقاة من دراسة الحالة هذه في أمريكا اللاتينية يمكن أن تسهم في فهم نظري أفضل للجريمة، فضلًا عن دراسات انتهاكات القانون أثناء الأزمات المجتمعية والأوبئة والتغير الاجتماعي الكبير. واعتمدت الدراسة على أطروحات علم الجريمة السردية وعلم النفس الوبائي كتوجه نظري؛ حيث نظرت الدراسة إلى علم النفس الوبائي بأنه تطور بناءً على دراسات الاستجابات المجتمعية للإيدز، وحظي باهتمام علمي متجدد مع كوفيد-19؛ حيث يصف كيف يمكن أن تكون الأوبئة «دوامة عاطفية غير عادية»؛ مما يؤدي إلى «أوبئة الخوف والذعر والشك ووصمة العار». هذا الشكل النفسي والاجتماعي له تأثير جماعي وفردى على حد سواء. يتغذى علم النفس الوبائي على روايات الرعب، ولديه القدرة على التأثير في أي شخص تقريبًا في المجتمع؛ (لأن أي شخص يمكن أن يصاب). وكثيرًا ما تعقب الأوبئة الطبية أوبئة الشك والخوف والوصم. وهذه الدراسة تناقش كيف يمكن للسرديات الرئيسية الوبائية أن تحفز الأفعال التي تعرف بأنها غير قانونية، وكيف يمكن التفاوض عليها بطريقة تصبح فيها مسببة للجريمة، وكيف تشجع أيضًا بعض الروايات المضادة للجريمة؟. وهنا تكشف الدراسة العلاقة المعقدة بين الجريمة والسلطة والسرد. وتصف الدراسة أيضًا كيف يخلق جو الأوبئة بيئة سردية، أو سيكولوجية وبائية، تتيح فرصًا للأفراد والجماعات المنخرطة في النشاط الإجرامي. وأوضحت الدراسة أن هناك جرائم عدة قادها السرد الوبائي، فخلال الأشهر الأولى من كوفيد-19، غالبًا ما تم سرد المرض على أنه خطر ساحق على الصحة وطريقة الحياة العادية للمجتمعات. واستجابة لذلك، بذلت الحكومات وعامة السكان جهودًا غير طبيعية لوقف انتشاره. ومن بين القصص الرئيسية لوباء كورونا أن تنقل الإنسان ينشر المرض وينبغي تقييده. هذه الرواية الرئيسية هي أساس العديد من الإستراتيجيات الحكومية والبلدية لمكافحة المرض. ومن ثم يمكن النظر إلى قصة التنقل على أنها أهم المؤثرات السردية لأزمة فيروس كورونا. وهذا السرد الخطابي يعمل على تبرير التدخل العميق نسبيًا في حياة الناس من قبل الحكومات، ولكن القصة لها أيضًا عواقب أخرى. ففي المكسيك،

أسفرت هذه الرواية الرئيسية عن حوادث حاولت فيها مجموعات من المواطنين إغلاق الطرق أو نقاط الوصول الأخرى بصورة غير قانونية من أجل حماية مجتمعاتهم المحلية، أو حاولوا بطريقة أخرى إعاقة تنقل البشر لتجنب العدوى. وقد منع السكان المحليون المسلحون بالأسلحة الوصول إلى مئات البلديات في جميع أنحاء البلاد. كما وضع السكان المسلحون لافتات كتب عليها «ليس وقت العطلة»، وتمركز السكان أنفسهم عند المدخل الرئيس للبلدة وعلى طريق «لا بيرا- كواتلا» السريع لمنع الوصول، وشملت حالات في يوكاتان تسريح أو إيقاف موظفي صناعة السياحة عن العمل وحرمانهم من الوصول إلى قراهم الأصلية؛ خوفاً من أن يجلبوا المرض معهم. وعلى الرغم من أن هذه الأفعال قد تختلف من نواح عديدة، مثل كيفية فرض حواجز الطرق، وكيف أقرت السلطات هذه الإجراءات، فإنها تعكس الشعور المشترك بأن الحكومات لم تكن تفعل ما يكفي لوقف انتشار الفيروس، وبالتالي شعر المواطنون بأنهم ملزمون بأخذ الأمور بأيديهم. إجمالاً، فقد أوضحت الدراسة أنه يمكن أن تولد الأوبئة الطبيعية، أوبئة الخوف والشك وعدم العقلانية، وما يتصل بها من وصم. كذلك الحال، فإن روايات الرعب في بعض الأحيان التي تهيمن، وبخاصة في المراحل المبكرة من الوباء، تخلق بيئة من الذعر والشك. فالخوف الذي تثيره الروايات الوبائية قد يكون على سبيل المثال السبب في شن هجمات على الجماعات الموصومة.

أما دراسة (Halford & Dixon, 2020) حول: الجريمة وفيروس كورونا، فقد أوضحت الدراسة أن الحكومات فرضت في جميع أنحاء العالم قيوداً على حركة الناس، باستخدام التباعد الاجتماعي والإغلاق؛ للمساعدة في وقف انتشار وباء فيروس كورونا العالمي (COVID-19). ولهذا انطلقت الدراسة نحو دراسة معدلات الجريمة في المملكة المتحدة اعتماداً على بيانات خمس سنوات لبيانات الجريمة المسجلة من جهاز شرطة في المملكة المتحدة تغطي أكثر من 5000 كيلومتر مربع (2000 ميل مربع) يبلغ عدد سكانها في عام 2020 حوالي 1.5 مليون نسمة؛ حيث أظهرت الدراسة أنه بحلول أسبوع واحد بعد إغلاق 23 مارس، انخفضت جميع الجرائم المسجلة بنسبة 41٪، مع اختلافات في نوعية الجرائم: سرقة المتاجر (-62٪)، والسرقه (-52٪)، والاعتداء المنزلي (-45٪)، وسرقه السيارات (-43٪)، والاعتداء (-36٪)، والسطو (-25٪). وتفترض الدراسة أن التغييرات في معدل الجريمة ترتبط بشكل أساسي بحركة البشر وتنقلاتهم؛ مما يشير إلى أن نظرية التنقل الخاصة بالجريمة تتغير في الجائحة. وهو ما يحدد الآثار المترتبة على نظرية الجريمة والسياسات والبحوث المستقبلية. وقامت الدراسة ببناء نموذج معدل الجريمة وتحليله في المستوى المتوقع للجريمة في عام 2020 باستخدام نماذج تستند إلى بيانات من السنوات السابقة. واستخدمت بيانات الجرائم المسجلة لمدة خمس سنوات، وتم بناء نماذج السلسلة الزمنية باستخدام بيانات الفترة من 2016 إلى 2019 وأسبوع السجلات من عام 2020، وهذا الأخير مسؤول عن انخفاض الجريمة الوطنية على المدى الطويل. واعتمدت الدراسة على المنظورات النظرية لعلم الجريمة، ولا سيما نظرية نمط الحياة والأنشطة الروتينية التي تحدد فرص الجريمة؛ حيث تتوقع الدراسة أن تؤدي زيادة الوقت الذي يقضيه المرء في المنزل من فرص حدوث العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال، في المقابل، فإن زيادة الوقت الذي يقضيه في المنزل تقلل فرص السطو على المنازل. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض الحضور في أماكن العمل إلى الحد من التحرش في مكان العمل، ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض السفر في وسائل النقل العام إلى الحد من الأنواع العديدة من الجرائم التي تحدث في محطات النقل. ومن المتوقع أن يؤدي الإغلاق الواسع النطاق للمتاجر إلى الحد من سرقة المتاجر. ومن ثم فإن التغييرات في التنقل لن تؤثر بشكل واحد على الجميع، ومن ثم ستحدث أنواع مختلفة من الجرائم بطرق

مختلفة في سياقات مختلفة. وقد أوضحت الدراسة زيادة في عدد فرص العنف المنزلي، كما أوضحت نتائج الدراسة انخفاض سرقات السيارات؛ وذلك بسبب انخفاض استخدامها.

ودراسة كل من (Arora & Agrawal, 2020) حول: الجرائم في زمن الكوفيد 19، والتي حاولت فهم تأثير سياسات التباعد الاجتماعي على الجريمة، من خلال مقارنة إحصاءات الجريمة خلال الوباء (2020) مع إحصاءات عام (2019) للمدينتين الحضريتين نيودلهي الهند، ونيويورك الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث اكتشفت الدراسة اتجاهات مختلفة لأنواع الجرائم؛ إذ استهدفت الورقة التركيز على نوع التغييرات التي حدثت في تكوين وتوزيع وحجم الجريمة بعد أزمة COVID-19. ومن ثم قامت بجمع بيانات الجريمة من مدينتين حضريتين - نيودلهي ونيويورك لدراسة القضايا المعنية. واختارت الدراسة هاتين المدينتين لمراعاة الاختلافات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الموجودة في هذه المدن التي تؤثر على أنماط الجريمة وحجمها. كما أن هاتان المدينتان تضررتا بشدة من وباء COVID19، وهناك إمكانية الوصول إلى بيانات الجريمة المسجلة لدى الشرطة. كما أن المدينتين مختلفتان جدًا من حيث الحكم والمعايير الثقافية؛ مما يفيد بشكل كبير في المقارنة. ويمكن أن يكون للعامل نفسه أو الحدث آثار مختلفة على أنواع مختلفة من الجرائم. فعلى سبيل المثال، أدى الابتعاد الاجتماعي إلى بقاء الناس في منازلهم، وأدى إلى زيادة الجرائم مثل العنف المنزلي، والاعتصاب الزوجي، والسطو على المتاجر، وغيرها، لكن في المقابل انخفض السطو على المنازل، والسرقة، وغيرها في شيكاغو. وتم جمع البيانات الثانوية باستخدام البيانات الإلكترونية المتاحة على موقعي إدارة شرطة نيويورك وشرطة دلهي. وقسمت إحصاءات الجريمة في نيويورك إلى صفحتين؛ العنف المنزلي والجرائم الأخرى بما في ذلك السرقة والقتل والسطو إلخ. بالنسبة إلى نيويورك، جمعت بيانات شهرية لشهر مارس وأبريل ومايو والأسبوع الأول من يونيو 2020 والبيانات المقابلة لها في عام 2019 للأشهر نفسها. وقسمت إحصاءات الجريمة في نيودلهي إلى جريمة ضد المرأة وفيات أخرى. بيانات الجرائم في نيودلهي هي للأشهر الستة الأولى (من يناير إلى يونيو) لكل من عامي 2019 و2020. وأوضحت الدراسة أن الجريمة تزدهر عندما لا يكون هناك حاجز بين الضحية المحتملة والجاني. وهناك ارتفاع في حالات السطو التجاري وسرقة السيارات؛ حيث تترك الشركات فارغة بسبب أوامر البقاء. كما أن فقدان النشاط الاقتصادي بسبب الإغلاق المطول يؤدي إلى البطالة والفقر. ومن ثم أوضحت الدراسة أن عدم المساواة في الدخل والفقر والحرمان من الوظائف هي الدافع الذي يدفع الجناة إلى ارتكاب جرائم لإعالة أنفسهم. كما خلصت الدراسة إلى انخفاض بعض الجرائم مثل السطو السكني، بينما زادت جرائم أخرى مثل العنف المنزلي بشكل كبير. ولوحظ ارتفاع في عمليات السطو التجارية في نيويورك، في حين لوحظ انخفاض في نيودلهي بسبب وجود الشرطة على الطرق. علاوة على ذلك، لوحظ انخفاض في جرائم مثل السرقة والسطو وما إلى ذلك، في حين لوحظت زيادة حادة في حالات العنف المنزلي في المدينتين.

دراسة كل من (Gerrell, & Kardell, Kindgren, 2020) حول: علاقة الجريمة بالكوفيد 19 في السويد؛ حيث تصف الدراسة كيف تغيرت الجريمة في السويد خلال عشرة أسابيع بعد أن بدأت الحكومة في تنفيذ تدخلات للحد من انتشار المرض. وقد اضطلعت السويد بتدخلات أقل من العديد من البلدان الأخرى، ولذلك فهي حالة مثيرة للاهتمام بشكل خاص للدراسة. فقد تم تنفيذ التدخلات الرئيسية في السويد في نهاية الأسبوع 11، 12 مارس في عام 2020، وتقوم الدراسة بتحليل الجرائم المبلغ عنها من قبل الشرطة خلال الأسبوع 21.

وتقدم إحصاءات وصفية بالنسبة للمستويات المتوقعة لأنواع عديدة ومتنوعة من الجرائم كجرائم الاعتداءات والنشل والسطو والسرقاات الشخصية، وجرائم المخدرات والتخريب. واستخدمت الدراسة في تحليلاتها الإجراء الموحد للشرطة السويدية لتتبع اتجاهات الجريمة وإسقاطها. وهو يستند إلى طريقة أساسية وضعها المجلس الوطني لمنع الجريمة لتتبع اتجاهات الجريمة على المستوى المحلي. وتستند الإسقاطات الشهرية للجريمة إلى السنوات السابقة من الجريمة، باستخدام الوسيط للحد من أثر القيم المتطرفة. وخلصت الدراسة إلى انخفاض مجموع الجرائم بشكل لافت، سواء بالمقارنة مع المستويات السابقة خلال السنة الثامنة أو بالمقارنة مع الإسقاط على أساس السنوات السابقة. وفي بداية العام، كانت الجريمة أعلى مما كان متوقعًا، ولكنها أخذت تتجه إلى الانخفاض باستمرار منذ ذلك الحين. فقد سجل الأسبوع من 12 إلى 20 في عام 2020 جرائم أقل بنسبة 6.5% من الأسبوع من 6 إلى 11 عام 2019 - 5.3%، بمتوسط - 2.9%. ومنذ الأسبوع الثاني عشر، فهناك انخفاض ملحوظ في عدد الجرائم المبلغ عنها. وفي الأسابيع التالية، استقر هذا المستوى عند مستوى أدنى، ولكنه لم ينخفض أكثر مقارنة بالمستويات المتوقعة، على الرغم من إدخال المزيد من التدخلات لمكافحة الـ covid-19. ونسبة إلى المعدل المتوقع، يبلغ الانخفاض في المجموع 9.4% جريمة أقل، في الأسبوع من 12 إلى 20. كما أشارت الدراسة إلى أنه بالنسبة للسطو السكني، كان المعدل أقل بشكل لافت في عام 2019، إلا أنه بلغ متوسط الأسبوع من 12 إلى 20 في عام 2020 - 45.6% مقارنة بالأسبوع من 3 إلى 11 (2019: - 20.3%، متوسط - 28.8%). وفسرت الدراسة انخفاض عمليات السطو على المساكن بإقامة عدد أكبر من الناس في منازلهم؛ مما يزيد من الوصاية وفقًا لآراء كوهين وفيلسون. إجمالًا، وصفت هذه الدراسة اتجاهات الجريمة في السويد في الأسابيع العشرة التي مرت منذ أن سنت الحكومة تدخلات لمكافحة تفشي كوفيد 19.

دراسة كل من (Felson & Xu, 2020) حول: أثر تغير النشاط الروتيني في كوفيد 19 على عمليات السطو في ديترويت؛ حيث نهضت الدراسة على سؤال رئيس مؤداه: كيف أثر التغير في الأنشطة الروتينية على معدلات الجريمة؟ وقد افترضت الدراسة أن هذه التغيرات في النشاط من المرجح أن يكون لها آثار مختلفة في أجزاء مختلفة من المدينة، اعتمادًا على استخدامها للأراضي. فقد صاحب انتشار فيروس كورونا سياسات احتواء في العديد من الأماكن في العالم، وهو ما أدى إلى تحولات في الأنشطة الروتينية. ونتيجة لذلك؛ حدثت انخفاضات كبيرة في الجريمة. غير أن هذه الانخفاضات توقفت على نوع الجريمة، واختلفت باختلاف المدينة واستخدامات الأراضي. ومن هذا المنطلق، بحثت هذه الورقة في عملية السطو في ديترويت بولاية ميشيغان خلال شهر مارس 2020، وهي فترة تغيرت فيها بشكل كبير الأنشطة الروتينية. وقامت الدراسة بفحص 879 أسرة معيشية. وقسمت الدراسة الشهر إلى ثلاث فترات: ما قبل الاحتواء، والفترة الانتقالية، وما بعد الاحتواء؛ حيث تزداد عمليات السطو في مجموعات الأسر ذات الاستخدام المختلط للأراضي، ولكن ليست الأسر التي يغلب عليها استخدام الأراضي السكنية. وتوضح الدراسة أثر سياسات الاحتواء على عملية السطو بعد أخذ استخدام الأراضي في الحسبان. هذا، واعتمدت الدراسة على تحليل 360 عملية سطو تم إبلاغ شرطة ديترويت عنها في مارس 2020. وقد تم جدولة عمليات السطو هذه من خلال الفترات الثلاث التي تعكس استجابة الجمهور والقطاع الخاص لـ Covid-19. ونظرًا للأعداد غير المتساوية للأيام في الفترات الثلاث؛ حسبت عمليات السطو في اليوم لكل منها. وأظهرت النتائج أن عمليات السطو تبدأ يوميًا عند 1.57 في الفترة (أ)، وانخفضت انخفاضًا طفيفًا في الفترة

(ب). ومع ذلك، فإنه مع نهاية مارس انخفضت بنسبة 43% في عمليات السطو يوميًا، أقل من عملية سطو واحدة في اليوم لكل 100 أسرة.

وانطلقت الدراسة من فرضيات نظرية النشاط الروتيني، والتي تخبرنا أن الجريمة يمكن تفسيرها من حيث التعرض للمخاطر بسبب تغير روتين الحياة اليومية، فقد أدى وباء كوفيد-19 إلى تحويل الأنشطة الروتينية بسبب الإغلاق وفرض الحظر إلى انخفاضات في بعض الجرائم، في مقابل تزايد في البعض الآخر من الجرائم. وقد استمدت هذه التقارير في معظمها من بيانات الشرطة، ومن هنا تمثلت المهمة التجريبية للدراسة في مقارنة تغييرات عمليات السطو في مناطق مختلفة من ديوتويت استجابة للتغيرات الوبائية في الأنشطة الروتينية. كما اهتمت الدراسة بالاهتمام الوثيق بالمعتقلين لتحديد ما إذا كانت رحلاتهم إلى مواقع الجريمة قد تغيرت استجابة للفرص الجديدة. ودراسة كل من (Stickle & Felson, 2020) حول: معدلات الجريمة في ظل جائحة كورونا، والتي حاولت فهم ووصف معدلات الجريمة في ظل انتشار جائحة كورونا؛ حيث أوضحت الدراسة أن وباء COVID-19 لعام 2020 أثر على العالم بطرق لم تشهدها الأجيال السابقة. وتشير الأدلة الأولية إلى أن أحد الآثار المترتبة على ذلك هو معدلات الجريمة، التي يبدو أنها انخفضت انخفاضًا حادًا في العديد من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم. وفسرت الدراسة ذلك أن الحكومة أمرت بالبقاء في المنزل؛ مما أثر على الأنشطة الروتينية للسكان بأكملهم. ولأن هذه الأوامر أثرت على البلدان والدول والمجتمعات المحلية في أوقات مختلفة وبطرق مختلفة، وهو ما حاولت الدراسة اكتشافه واختبار النظريات الإجرامية أكثر من أي وقت مضى. وباستخدام مصادر البيانات الجديدة والتقليدية التي أتاحت نتيجة لوباء الجريمة؛ أصبح علماء الجريمة مجهزين لدراسة الجريمة في المجتمع أكثر من أي وقت مضى. واعتمدت الدراسة على تحليل ثانوي للعديد من الدراسات التي أظهرت عند فحص جرائم محددة ضد تجار التجزئة في الجريمة في لوس أنجلوس. وجد بيتراوسكا وأوراندي وبالمر (2020أ) زيادة بنسبة 64% في السطو على التجزئة، في حين انخفضت معدلات السطو على مستوى المدينة بنسبة 10%. وعلى نحو مماثل، حدد بيتراوسكا وأوراندي وبالمر (2020ب) تغييرًا في الجرائم التي تحدث في المطاعم في شيكاغو لمدة خمسة أسابيع، وهو ما أدى إلى انخفاض بنسبة 74%، في حين انخفضت الجريمة على مستوى المدينة بنسبة 35%. ومواصلة دراستهم لمعدلات الجريمة في الجائحة خارج نطاق التركيز على تجارة التجزئة، قارنت بيتراوسكا وأوراندي وبالمر (2020ج) الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص والجرائم ضد الممتلكات في أربع مدن لمدة عشرة أسابيع، ووجدن اختلافات حادة من أسبوع إلى أسبوع وضمن أنواع مختلفة من الجرائم. كذلك قام كامبيديلي وآخرون (2020) بتحليل الجريمة في لوس أنجلوس في فترتين زمنيتين (الأولى تنتهي في 16 مارس، والأخرى تنتهي في 28 مارس) باستخدام نماذج سلسلة زمنية هيكلية لتقدير الجريمة التي لم تكن تحدث إلا مع وجود وباء COVID-19. وبمقارنة بيانات الجريمة الفعلية ببيانات «بلا وباء» المقدرة، وجد النموذج الأول انخفاضًا إجماليًا في الجريمة بنسبة 5.6% خلال الجائحة. وبالمثل، أظهر النموذج الثاني (المنتهي في 28 مارس) انخفاضًا بنسبة 15%. وعلى وجه التحديد، وجد الباحثون أن معدلات الجريمة الإجمالية انخفضت بشكل كبير، لاسيما عند الإشارة إلى السرقة (-24%)، وسرقة المتاجر (-14%)، والضرب (-11%). ومع ذلك، بقيت عمليات السطو والعنف المنزلي وسرقة المركبات والقتل دون تغيير ثابت. إجمالًا، أشارت التقارير الأولية إلى أن معدلات الجريمة قد تغيرت بالفعل، ولكن بشكل غير متكافئ عبر فئات وأنواع وأماكن وأطر زمنية مختلفة. وسيكون السؤال المميز عن هذا الوباء هو: «لماذا انخفضت معدلات

الجريمة بشكل كبير؟» والنتيجة الطبيعية لذلك هي: «ما الذي يمكن تعلمه من هذه التجربة للاستفادة من الحد من الجريمة في المستقبل؟» وستوفر البيانات والفرص المتاحة أمام كل عالم جريمة فرصًا بحثية لا نهاية لها تقريبًا على مستويات لم يسبق لها مثيل، وينبغي بذل كل جهد ممكن لالتقاط البيانات وتعزيز دراسة الجريمة. ومن أحدث الدراسات التي تصدت للكشف عن أثر كوفيد 19 على انتشار معدلات الجريمة، كانت دراسة (Scott,2021) التي حاولت: تحليل ديناميات الجريمة في ظل بروتوكولات التباعد الاجتماعي، وجاءت لدراسة أثر تقييد السلوك البشري وفرض قيود على التواصل الاجتماعي، وإقرار بروتوكولات للتباعد الاجتماعي أدت إلى تحول في ديناميات الجريمة؛ ولهذا انطلقت الدراسة نحو تحليل ومقارنة معدلات وأنماط الجريمة قبل وبعد تنفيذ أوامر البقاء في المنزل في ثلاث مدن رئيسة في شيكاغو، بالتيمور، باتون روج. فقد أضححت الجريمة مصدر اضطراب عام في الولايات المتحدة؛ فالعنف المسلح يؤدي إلى وفاة 36.000 فرد وإصابة 85.000 آخرين بجروح خطيرة، كما يمكن أن تؤدي أنواع الجرائم الأخرى إلى أضرار في الممتلكات، والصدمات النفسية للضحايا، ومن ثم هز الثقة في المجتمع. وتتوقف الدراسة عند فئات الجرائم الرئيسة المتعلقة بالحريات المتعلقة بالشخصية، والملكية، والقانونية، والمالية.

وحاولت الدراسة اختبار ما إذا كانت هناك اختلافات كبيرة في ديناميات الجريمة في شيكاغو، عند مقارنة الفترات الزمنية قبل وبعد إقرار أوامر البقاء في المنازل، ومن ثم مقارنة هذه النتائج في باتون روج، لوس أنجلوس، وبالتيمور. وقد كان التركيز الرئيس في هذه الدراسة على شيكاغو؛ نظرًا لارتفاع معدلات كل من COVID-19 والجريمة. وتفترض الدراسة أن التغييرات في ديناميكيات الجريمة في المدن الثلاث بعد تنفيذ قرارات الإبقاء في المنزل لن تكون موحدة في جميع أنواع الجرائم، وأن هناك اختلافات بين الجرائم المرتبطة بالممتلكات وتلك القانونية وتلك التي تنطوي على تفاعلات شخصية. وخلصت الدراسة إلى أن إجمالي الجرائم انخفض بشكل ملحوظ في الأسبوعين التاليين لتنفيذ أوامر البقاء في المنزل في جميع المدن الثلاث. فقد انخفض إجمالي الجرائم في شيكاغو بنسبة 31.5%. وكانت جرائم الممتلكات التي شهدت انخفاضًا ملحوظًا هي السطو (22.9%)، والتعدي الجنائي (50.1%)، والسرقه (25.8%). أما الجرائم النظامية التي شهدت انخفاضًا ملحوظًا فهي التدخل في شؤون الموظفين العموميين (93.1%)، والمخدرات (86.1%)، والجرائم الأخرى (41.2%). أما الجرائم الشخصية التي شهدت انخفاضًا ملحوظًا فهي الاعتداء (19.4%)، والاعتداء الجنسي الجنائي (56.0%). كما شهدت بالتيمور انخفاضًا كبيرًا في إجمالي الجرائم (25.9%). وكانت أنواع الجرائم التي شهدت انخفاضًا كبيرًا هي سرقه السيارات (29.9%)، والسطو (29.2%)، والسرقه (35.0%)، وجميعها جرائم ملكية. كما شهد باتون روج انخفاضًا كبيرًا في إجمالي الجرائم (22.4%). وكانت أنواع الجرائم التي شهدت انخفاضًا ملحوظًا هي المخدرات (52.3%)، والجرائم الأخرى (41.5%). كذلك خلصت الدراسة إلى أنه بمقارنة بيانات الجريمة في يناير حتى أوائل أبريل في شيكاغو مع الفترة الزمنية نفسها في كل من السنوات الثلاث السابقة، نجد اختلاف أنواع الجريمة في عام 2020

بشكل كبير؛ حيث إنه بين الأشهر الأولى من 2019 و2020، كانت هناك انخفاضات في إجمالي جرائم السطو والمخدرات وغيرها من الجرائم والسرقات بين عامي 2018 و2020. ولتحديد ما إذا كانت هناك اختلافات كبيرة في الجريمة بين الفترات الزمنية؛ اعتمدت الدراسة على سلسلة من الاختبارات. وبناءً عليه، خلصت الدراسة إلى أن مجموع الجرائم في شيكاغو والتي تنوعت ما بين الاعتداءات والسطو والاعتداءات الجنسية الجنائية والتعديلات الجنائية والتدخل في شؤون الموظفين العموميين والمخدرات وغيرها من الجرائم والسرقات قد انخفض بشكل كبير عن الفترة الزمنية التي سبقت وضع نظام الإقامة في المنازل إلى الأسبوعين التاليين للتنفيذ.

كما قدم كل من (Nivette & Zahnow & Eisner, 2021) دراستهم حول: تحليل عالمي لتأثير قيود الإقامة الجبرية في المنزل COVID-19 على الجريمة، والتي حاولت دراسة أثر التغيير المفاجئ في الحياة اليومية بسبب فرض قيود الإقامة الجبرية في المنازل؛ بسبب انتشار فيروس كورونا على الجريمة الحضرية على مستوى العالم؛ حيث انطلقت الدراسة لتجميع بيانات عن التهم اليومية للجريمة في 27 مدينة في 23 بلدًا في الأمريكتين وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا. فقد جرت محاولات لجمع بيانات يومية من غواتيمالا وجامايكا ورومانيا والنرويج وإيطاليا والأردن وجنوب إفريقيا وغانا والهند والفلبين وتايوان والصين واليابان. وأجرت تحليلات سلاسل زمنية متقطعة لتقييم تأثير القيود المفروضة على البقاء في المنزل على أنواع مختلفة من الجرائم في كل مدينة. وحاولت الدراسة الوقوف على مدى ارتباط القيود المفروضة على الإقامة في المنزل في 27 مدينة في الأمريكتين وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا بتغيير مستويات ستة أنواع من الجرائم المسجلة لدى الشرطة. وشهدت المدن تباينًا كبيرًا فيما يتعلق بطبيعة التدابير المتعلقة بالقيود المفروضة على البقاء في المنزل. وهي تتراوح بين توصيات طوعية في معظمها (على سبيل المثال، مالمو وستوكهولم في السويد) إلى الوقف الكامل لجميع الأنشطة باستثناء أهمها، استنادًا إلى تشريعات الطوارئ وإنفاذها بعقوبات كبيرة لانتهاك القواعد (على سبيل المثال، ليمّا في بيرو). وهذا يسمح بالانتقال إلى ما هو أبعد بكثير من الدراسات السابقة التي أجريت في مدينة واحدة لتقييم قابلية تعميم العمليات الإجرامية الناجمة عن القيود المفروضة على البقاء في المنزل. هذا، وتبنت الدراسة توجهًا نظريًا معتمدًا على نظريات الضغوط التي أوضحت أن القيود التي تفرض على الإنسان تزيد من مستويات التوتر والمشاعر السلبية لديه مثل القلق والإحباط والاكتئاب والغضب؛ مما يؤدي إلى زيادة في الدوافع الإجرامية. وعلى النقيض من ذلك، تشير نظرية الفرص ونظرية النشاط الروتيني إلى أن سياسات البقاء في المنزل أوقفت التحركات اليومية في الزمان والمكان المناسبين للجناة والضحايا، ولا سيما الجريمة في الأماكن العامة. ومنهجيًا، أجرت الدراسة سلسلة من التحليلات الوصفية لتقييم التغيرات في الجريمة قبل وبعد تنفيذ القيود المفروضة على البقاء في المنزل. أولاً: قامت الدراسة بحساب متوسط عدد الجرائم في كل مدينة وفئة قبل وبعد تنفيذ القيود. ثانيًا: خططت الدراسة للمتوسط المتحرك لمدة 7 أيام لتهم الجرائم اليومية لكل مدينة ولكل جريمة. وجرى فهرسة الاتجاه المتوسط المتحرك ليساوي 100 في التاريخ الذي نفذت فيه القيود الأولى على الإقامة في المنزل. وبهذه الطريقة، تمكنت الدراسة من المقارنة قبل وبعد القيود عبر المدن ذات المستويات المختلفة من الجريمة. وقد تم رسم الاتجاه المتوسط لكل نوع من أنواع الجرائم إلى جانب اتجاه كل مدينة. وأظهرت النتائج أن سياسات البقاء في المنزل ارتبطت بانخفاض كبير في الجريمة الحضرية، ولكن مع تباين كبير بين المدن وأنواع الجريمة. وأظهرت نتائج الانحدار أن فرض قيود أكثر صرامة على الحركة في الأماكن العامة كان تنبؤيًا بحدوث انخفاضات أكبر في الجريمة، بخاصة أن الدراسة حاولت تتبع المتغير التابع المتعلق بحدوث

الجريمة اليومية المسجلة من قبل الشرطة في فئات من الجرائم الرئيسة: الاعتداء والسرقعة والسطو وسرقعة المركبات والقتل. ولضمان أن تكون فئات الجريمة قابلة للمقارنة قدر الإمكان عبر السياقات؛ استخدمت الدراسة تعاريف من التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية للرجوع إليها عند تجميع بيانات الجريمة من كل موقع. ولم تكن جميع فئات الجرائم متاحة لكل مدينة، وفي بعض السياقات لا تعامل بعض الجرائم كفئات منفصلة. ففي سيول على سبيل المثال، لا يعتبر السطو منفصلاً عن السرقعة، ولا يميز سرقعة السيارات عن السرقعة بوجه عام. ولضمان أن تكون فئات الجريمة قابلة للمقارنة قدر الإمكان، تم استبعاد هذه النتائج المجمعة من التحليلات. كذلك تشير النتائج الوصفية إلى أن القيود المفروضة على البقاء في المنزل ترتبط بانخفاض جميع أنواع الجرائم، باستثناء جرائم القتل. وأوضحت الدراسة أنه لا يزال هناك تباين كبير بين فئات الجريمة والمدن في حجم واتجاهات الجريمة بعد تنفيذ القيود. مع مرور الوقت، يبدأ الاتجاه المتوسط في العودة إلى مستويات ما قبل العلاج من الجريمة. كذلك تشير نتائج جرائم القتل إلى حدوث انخفاض هامشي في عدد جرائم القتل اليومية عمومًا بعد تطبيق القيود المفروضة على الإقامة في المنزل (14%). ومع ذلك، شهدت ثلاث مدن فقط (ليما وكالي وريو دي جانيرو) انخفاضًا كبيرًا إحصائيًا في جرائم القتل.

وقدم كل من (Payne & Morgan & Piquero, 2021) دراستهم حول: التباينات الإقليمية في آثار كوفيد 19 على جرائم الممتلكات في كوينزلاند، أستراليا؛ إذ قدمت هذه الدراسة تحليلًا لتأثير تدابير الاحتواء COVID19 على معدلات جرائم الممتلكات المسجلة في ولاية كوينزلاند، ودراسة ما إذا كانت الآثار الملحوظة تختلف عبر 77 حكومة محلية بالولاية. واستفادت الدراسة من الأنماط الزمنية والموسمية في كل سلسلة لتوليد تنبؤات ديناميكية (وفتراتها الزمنية بنسبة 95%)، ومقارنة هذه التوقعات بالمعدلات الملاحظة من مارس إلى يونيو 2020. ففي مواجهة معدلات العدوى المتنامية بسرعة، ودخول المستشفيات وتزايد معدلات الوفيات، اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم تدابير احتواء صارمة للمساعدة في الحد من انتشار COVID-19. وكان لهذه الاستجابة الصحية العامة أثر غير مسبوق على الحياة اليومية للناس، وهو ما لم يكن مفاجئًا، كما لوحظ على نطاق واسع آثار من حيث الجريمة والسلامة العامة. بالاعتماد على نظريات علم الإجرام البيئي، حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على معدلات جرائم الممتلكات المسجلة بشكل كبير بين مارس ويونيو 2020، والتي تم الإبلاغ عنها لولاية كوينزلاند، أستراليا. هذا، واستخدمت الدراسة تقنيات النمذجة ARIMA لحساب توقعات قبل 6 أشهر من الأضرار التي لحقت الممتلكات، وسرقعة المتاجر، والسطو السكني، والاحتياط، ومعدلات سرقعة السيارات، ومن ثم مقارنة هذه التوقعات مع البيانات الملاحظة من مارس حتى يونيو. هذا، وحاولت الدراسة الإجابة عن سؤال رئيس مؤداه: لماذا تأثرت جرائم الممتلكات بـ COVID 19؟ وانطلقت الدراسة من عدد من الفرضيات بشأن الأثر المتوقع على جرائم الممتلكات. هذا، وأظهرت البيانات التي جمعها مكتب الإحصاءات الأسترالي (2020) أنه بحلول أواخر مارس، غيّر العديد من الأستراليين سلوكهم، وحافظوا على المسافة الاجتماعية، وتجنبوا الأماكن العامة، وأن هذه التغييرات السلوكية استمرت حتى أبريل. كما خلصت الدراسة إلى أنه باستثناء الاحتياط، انخفضت جميع فئات جرائم الممتلكات بشكل لافت مقارنة ببعض الجرائم الأخرى. وأشارت الدراسة إلى أن أقوى دليل من حيث الأثر القصير الأجل لـ COVID-19، على العموم، هو جرائم الممتلكات في المجتمعات المحلية المتأثرة مباشرة بتدابير الاحتواء، وتلك الأماكن التي يتضمن الاتصال المتكرر بين الضحايا المناسين والجناة النشطين

في الأماكن العامة. وعلاوة على ذلك، فإن التباين بين المدن يشير إلى وجود آثار مختلفة، وهو ما يرجح أن يكون نتيجة لتدابير الاحتواء المطبقة في كل مدينة وأنماط الجريمة الموجودة داخل تلك البيئات.

ودراسة (Estévez-Soto, 2021) حول: الجريمة وكوفيد 19 والتغير في الأنشطة الروتينية في مكسيكو سيتي، والتي استهدفت تحديد ما إذا كانت أنماط الجريمة في مكسيكو سيتي قد تغيرت بسبب وباء COVID-19، واختبار ما إذا كانت أي تغييرات لوحظت مرتبطة بتعطيل الأنشطة الروتينية، والتي تُقاس بالتغيرات في أعداد ركاب وسائل النقل العام على سبيل المثال. وتمحور الهدف الرئيس للدراسة في مقارنة معدل الجريمة المرصود بعد كوفيد 19 مع معدلات الجريمة التي كانت سائدة قبل انتشار الفيروس، استنادًا إلى توقعات وتنبؤات ARIMA لما قبل الوباء. وأشارت النتائج إلى أن معظم فئات الجريمة انخفضت بشكل لافت بعد اكتشاف الوباء في البلد أو بعد فرض إغلاق وطني. وكذلك، وجدت الدراسة أن بعض الانخفاضات الملحوظة ارتبطت بالتخفيضات التي شوهدت في أعداد ركاب النقل العام. غير أن الاختلافات تشير إلى أن التغيرات في التنقل تفسر جزءًا من الانخفاضات الملحوظة، مع وجود اختلافات مهمة لكل نوع من أنواع الجرائم. وقد تم جمع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من بوابة البيانات المفتوحة في مكسيكو سيتي، والتي ضمت 224 مجموعة بيانات من 29 وحدة إدارية من حكومة مكسيكو سيتي. واعتمدت الدراسة على نظرية الأنشطة الروتينية، لتفسير الزيادة في معدلات الجريمة؛ حيث إن تشتت الأنشطة بعيدًا عن الأسر المعيشية ولّد العديد من فرص الجريمة لجرائم الممتلكات؛ حيث لم تنظر نظرية النشاط الروتيني إلى الجرائم كمؤشرات على مجتمع معطل، بل كسمة من سمات الحياة اليومية. وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية أن أحداث الجريمة هي نتاج الفرص التي تحدث عندما يلتقي المجرم مع هدف مناسب في غياب وصي. وفي المقابل، فإن معدل فرص الجريمة هو نتيجة للأنشطة الروتينية التي تنظم الحياة اليومية مثل العمل، والترفيه، والمدرسة، والأسرة، وما إلى ذلك. ويترب على ذلك أن التغيرات الاجتماعية التي تغير الأنشطة الروتينية يمكن أن يكون لها آثار مثيرة على الجريمة؛ حيث أوضحت الدراسة أن التغيير الملحوظ في الأنشطة الروتينية بسبب COVID-19 أدى إلى انخفاض كبير في مستويات النشاط في الأماكن العامة، وأدى تحفيز القدرة على الحركة إلى إصابة جميع أنواع الجرائم بالطريقة نفسها؛ حيث انخفضت الجرائم التي تحدث في الأماكن العامة (مثل السرقات في الشوارع)؛ لأن احتمال وجود المنحرفين والأهداف المناسبة في الشارع ضعيف؛ بسبب الإغلاق. ومن ناحية أخرى، فقد أوضحت الدراسة أن العنف الجنسي بالأسرة انخفض تدريجيًا عما كان عليه قبل نحو أسبوع من الإغلاق، واستقر عند مستوى منخفض منذ أوائل أبريل فصاعدًا. وفي حين أن العديد من الملاحظات كانت أقل مما كان متوقعًا، فإن الملاحظات كانت عمومًا قريبة من الحد الأدنى للرؤى المتوقعة. وبلغ العنف المنزلي ذروته بعد اكتشاف حالات الإصابة بكوفيد 19 في البلد مباشرة، وظل معدل وقوع العنف المنزلي عند المستوى المتوقع، وبدأ في الانخفاض بعد الإغلاق، ثم عاود الارتفاع بشكل حاد بعد اتخاذ إجراءات وسياسات فرض الحظر والإقامة الجبرية.

ودراسة كل من (Velasco, Murillo, Balmoride, 2021) حول: الجرائم ضد النساء أثناء وبعد الإغلاق في ظل انتشار كوفيد 19 في المكسيك، التي تناولت ما إذا كان أمر البقاء في المنزل بسبب فيروس كورونا قد أثر على الجرائم التي تستهدف المرأة. وللإجابة عن هذا السؤال؛ استخدمت الدراسة بيانات الجريمة على المستوى الوطني من نظام الأمن العام الوطني في المكسيك؛ حيث أفادت دائرة الأمن الوطني عن انتشار الجرائم الجنسية،

والعنف المنزلي، وقتل النساء. واستخدمت الدراسة NPSS في تتبع التغيرات الشهرية في الجرائم التي تستهدف النساء باستخدام تصميم دراسة الأحداث. ومن ثم تعد هذه الورقة واحدة من الدراسات القليلة التي تستكشف الأثر الأوسع نطاقاً للوباء على الجرائم المرتكبة ضد المرأة خارج نطاق العنف المنزلي. فهذه الورقة، تدرس آثار وباء COVID-19 على الجرائم التي تستهدف النساء في المكسيك. والمكسيك بلد من بلدان أمريكا اللاتينية التي ترتفع فيها معدلات الجريمة؛ حيث تحظى دراسة العنف ضد المرأة بأهمية خاصة. وفي المكسيك، تقع 25% من النساء ضحايا للعنف المنزلي كل عام. وتعاني النساء أيضاً من مستويات عالية من الجرائم الجنسية في المكسيك. على سبيل المثال، في عام 2017، كانت هناك 60 حالة اعتداء جنسي كل 24 ساعة. كما ارتفعت في المكسيك جرائم القتل التي تستهدف النساء بسبب القضايا الجنسية المعروفة باسم قتل الإناث. وقد زاد عدد حالات قتل الإناث بأكثر من الضعف على مدى السنوات الأربع الماضية؛ حيث ارتفع من 411 حالة في عام 2015 إلى 983 حالة في عام 2019. وأظهرت النتائج أن الجرائم الجنسية والعنف المنزلي تتبع اتجاهًا على شكل حرف U. وانخفضت كل جريمة خلال فترة الإقامة في المنزل، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى مستويات ما قبل COVID بحلول أول أكتوبر؛ حيث أوضحت نتائج الدراسة انخفاض الجرائم الإجمالية ضد المرأة بنسبة 24%، وانخفاض العنف المنزلي بنسبة 20%، والجرائم الجنسية بنسبة 28%. ومع ذلك، بحلول الشهر الرابع من الأزمة، بدأت جميع الجرائم في الارتفاع مرة أخرى إلى المستويات الأصلية. وبقيت أكثر الجرائم عنفًا ضد المرأة، وهي قتل الإناث، ثابتة نسبيًا خلال الجائحة. كما أوضحت الدراسة أن المجرمين والضحايا على حد سواء يغيرون سلوكياتهم استجابة لخطر العدوى. كما حاولت الدراسة فهم أثر حظر بيع الكحول على الانخفاضات في الجريمة، وخلصت إلى أن حظر مبيعات الكحول يفسر جزءًا من الانخفاض في جرائم العنف. كذلك اعتمدت الدراسة على التنبؤات التي قدمتها بعض النماذج الاقتصادية بشأن تأثير الكوفيد على العنف المنزلي، والذي يتوقف على توزيع الدخل داخل الأسرة المعيشية. وعلى الرغم من الأثر المتوقع على الجريمة داخل الأسرة المعيشية، فإن قتل الإناث هو وحده الذي يستجيب للتخفيضات في عمالة الرجال. وتعزي الدراسة انخفاض الجرائم الجنسية إلى انخفاض احتمال حدوث تلاقي بين الضحية والجاني، وارتفاع خطر الإصابة. كما وجدت الدراسة انخفاضًا أكبر في الاعتداء الجنسي والاعتصاب في البلديات التي أصدرت حظرًا على مبيعات الكحول.

ثامنًا الإشكالات والقضايا النظرية والمجتمعية في التراث البحثي حول جائحة كوفيد ١٩ :

1. اختبار كفاءة النظريات وفعالية السياسات الاجتماعية:

تُعدُّ الأحداث الاستثنائية، مثل الكوارث الطبيعية وأعمال الشغب وانقطاع التيار الكهربائي والأوبئة هي حوادث غير عادية غالبًا ما تؤدي إلى تحول كبير في السلوك البشري. هذه الأحداث تخلق فرصة لاستكشاف فهمنا للعالم. وعلى وجه الخصوص، مع تغير النظام الاجتماعي وتغير السلوك البشري معه، تمكننا هذه الأحداث من اختبار حدود النظريات والسياسات الاجتماعية. وهذه الحوادث حادة ومرهقة وغير متوقعة في كثير من الأحيان، ويمكن أن تتسبب في تعطيل أوجه الحياة الاجتماعية العادية المتكررة. في حين أن الآثار يمكن أن تكون عابرة في بعض الأحيان، فإن بعض الأحداث الاستثنائية يمكن أن يكون لها آثار طويلة الأجل على تكوين السكان وسلوكهم في المجتمعات المتضررة على حد سواء (Hodgkinsona & A.Andresen, 2020).

وتقع الأحداث الاستثنائية عادة في ثلاثة مجالات، هي الغلاف الحجري، والغلاف الجوي، والمحيط الحيوي

(تيسون، 2013). وتشمل أحداث الغلاف الحجري تغييرات في القشرة الأرضية التي يمكن أن تسبب الانفجارات البركانية والزلازل وموجات المد، بينما تتضمن أحداث الغلاف الجوي تغيرات في درجة الحرارة في الماء أو الهواء يمكن أن تؤدي إلى الجفاف وحرائق الغابات والأعاصير والفيضانات والأوبئة، مثل COVID-19، أما كوارث المحيط الحيوي فيمكن أن تتحول فيها الكائنات الحية الدقيقة أو تتطور، ويحتمل أن تؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح (Hodgkinsona & A.Andresen, 2020).

وتؤكد كوارث المحيط الحيوي أيضاً على مواطن الضعف في النظم الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية والسلامة والأمن الاقتصادي. ويمكن أن تؤدي هذه الأحداث الاستثنائية إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والاضطرابات، والتنافس على الرعاية الصحية واللقاحات. هذا، وكشف COVID-19 عن آثار تعاقب الحكومات الليبرالية الجديدة في العالم الغربي؛ حيث يناضل القادة السياسيون من أجل الحصول على أجهزة التنفس الصناعي والأقنعة، ويفتقر المواطنون الضعفاء إلى شبكات الأمان الاجتماعي والحماية، ويضطر آخرون إلى العمل من أجل تعويض غير كافٍ مع وضع حياتهم على المحك. وهذه الحالات تجعل من الصعب تلبية الاحتياجات بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية، وخالية من الفساد. والواقع أن العالم شهد بالفعل مدى جشع الشركات ورأسمالية الكوارث والاحتكار؛ حيث يستفيد الرؤساء التنفيذيون من المعلومات الداخلية لبيع الأسهم والتهم الشركات الصغيرة التي لا تستطيع الصمود أمام التأثير الاقتصادي لعالم عالمي مغلق Hodgkinsona & A.Andresen, 2020). وفي ظل هذه الأحداث والتغيرات المفاجئة تكون هناك فرصة جيدة لاختبار كفاءة النظريات المتخصصة في فهم الظواهر المستجدة والمستحدثة في ظل سياق الأزمة.

2. الاتجاهات النظرية الأكثر انتشاراً في دراسات الجائحة:

أوضحت مجمل الدراسات أن هناك ثلاثة تفسيرات نظرية رئيسة لكيفية ظهور الجريمة أو تحولاتها خلال حدث استثنائي، وتشمل هذه التفسيرات نظرية التماسك الاجتماعي والإيثار، ونظرية الفوضى الاجتماعية، ونظريات الفرص. ومن المثير للاهتمام أن هذه التفسيرات تتيح تنبؤات متنوعة حول اتجاهات الجريمة خلال حدث استثنائي؛ فنظرية التماسك الاجتماعي تتنبأ بأن معدلات الجريمة تنخفض أو تبقى مستقرة خلال حدث استثنائي. وقد انبثقت هذه الحجة إلى حد كبير من أبحاث الكوارث الطبيعية؛ حيث يفسر مؤيدو هذه النظرية بأنه خلال حالات الطوارئ، من المرجح طغيان الإيثار ومساعدة الناس بعضهم لبعض. فعلى سبيل المثال، يرى كوارانتيلي (2007) بأن الزيادة في الجرائم الانتهازية، مثل النهب أو السرقة، أمر نادر الحدوث بعد وقوع كارثة، فبعد زلزال عام 1994 في لوس أنجلوس، لم تتزايد جرائم العنف. وعلاوة على ذلك، وجد سويت (1998) زيادة مؤقتة في مستويات الدعم الاجتماعي والتماسك الاجتماعي بعد العاصفة الجليدية في نيويورك في يناير 1998، وحدث وضع مماثل في العام نفسه في كيبيك، كندا؛ حيث أدت العاصفة الثلجية هناك إلى انقطاع التيار الكهربائي. ووجدت الدراسات أن جرائم الممتلكات انخفضت بشكل كبير مع زيادة التماسك الاجتماعي والدعم المالي الحكومي (Hodgkinsona & A.Andresen, 2020).

وثمة تفسير نظري آخر للجريمة في الأحداث الاستثنائية هي نظرية الفوضى الاجتماعي، التي من شأنها أن تتنبأ بزيادة في معدلات الجريمة مع تعطل النظام الاجتماعي؛ فالأحداث الاستثنائية تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية، وتؤدي إلى خسائر وحرمان لبعض الفئات. ويفسر المدافعون عن هذا التفسير بأن التماسك

الاجتماعي والفعالية الجماعية لا يعززان بحدوث استثنائي، بل يضعفان. وفي المقابل، لا تستطيع هذه الأنظمة السيطرة على السلوك المعادي للمجتمع. فعلى سبيل المثال، في انقطاع التيار الكهربائي في مدينة نيويورك في عام 1977، وجدت جينفي وآخرون (1987) زيادات في أعمال النهب في الأحياء التي لديها بالفعل مستويات أعلى من جرائم العنف، والنشاط الاقتصادي غير المشروع، والبطالة. مع ذلك، وجدت زاهنو وويكز وهابنز وكوركوران (2017) في دراستهم للفيضان في بريسبان في عام 2011، تأثير النزوح (الذي تنتقل فيه حوادث الجريمة من موقع إلى آخر) لجرائم الممتلكات إلى الأحياء الغنية غير المتضررة من الفيضانات؛ مما يشير إلى أن الجريمة قد تتحول مع تغير الفرص (Hodgkinsona & A.Andresen, 2020).

وهذا يقودنا إلى التفسير النظري النهائي الذي يفسر الاختلافات في النتائج من المنظورين النظريين الآخرين؛ حيث تنبأ نظريات الفرص، مثل نظرية الأنشطة الروتينية، بأنه خلال حدث استثنائي، سترتفع معدلات الجريمة وتنخفض على حد سواء تبعاً لنوع الجريمة والتحول في هيكل الفرص. كذلك الحال تفسر نظرية النشاط الروتيني وقوع جريمة؛ بوجود الهدف المناسب، ودوافع الجاني، وعدم وجود وصي، والتواجد معاً في الزمان والمكان الملائم. وقد ظهرت هذه النظرية استجابة لعدم قدرة النظريات الاجتماعية والجنائية عن تفسير كيف أن الزيادة الهائلة في الازدهار المالي قد تزامنت مع زيادة دراماتيكية في الجريمة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد يبرر كوهين وفيلسون (1979) ذلك بأن الزيادة في الجريمة لم تكن نتيجة للحرمان أو الإجهاد، بل زيادة في الفرص. وقد تغيرت الأنشطة الروتينية للشعوب، وزادت خيارات الترفيه؛ مما حول الناس إلى المجال العام. وانتقلت النساء إلى قوة العمل بأعداد كبيرة، ولم يعدن في المنزل ليصبحن وصيات قادرات. كذلك حدثت زيادة في تصنيع وانتشار السلع المعمرة الخفيفة الوزن التي كانت أرخص في الشراء وأسهل للسرقة (Hodgkinsona & A.Andresen, 2020).

3. الصعوبات التي واجهت دراسات الجريمة وكوفيد 19:

إن إجراء دراسة ميدانية تستهدف الوقوف على تطور معدلات الجريمة والكشف عن أنواعها ومستوياتها، وعقد مقارنات وتحليلات أمر في غاية الصعوبة وتشوبه تحديات منهجية عديدة، أبرزها مدى توفر البيانات والمؤشرات وإتاحتها. ومن هذا المنطلق، جاء اختيار المجال الجغرافي لأغلب الدراسات التي نفذت في هذا الإطار انطلاقاً من مقدرة الباحث على الحصول على البيانات الكافية للعرض والوصف والمقارنة، وفي الوقت نفسه كان هناك حذر شديد في التحليل، ولاسيما مع عقد المقارنات.

كذلك حاولت مجموعة أخرى من الدراسات تشبيك عدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وربطها بمعدلات الجريمة في ظل انتشار فيروس كورونا، كمعدلات الفقر في البيئة الجغرافية والسكنية التي يعيش فيها السكان. وكان ذلك العامل، سواء الجغرافي أو فيما يتعلق بحالة الفقر، مرجحاً لانتشار عدد وأنواع من الجرائم كالسرقات والاعتداء على الغير والسطو.. إلخ مقارنة بغيرها من الجرائم الأكثر انتشاراً في المناطق المخططة وبين الطبقات العليا في المجتمع.

كذلك، كان من التحديات المنهجية لمجمل الدراسات التي حاولت رصد تطور معدلات الجريمة في ظل انتشار فيروس كورونا إثبات أن هذا التطور وتلك المعدلات المرتفعة سببها المباشر والأوحد هو انتشار الفيروس وما ترتب عليه من تغيرات كبرى في أنماط الحياة والتفاعلات عبر شبكة الإنترنت؛ حيث التعليم عن بعد والعمل عن بعد

والتسوق عن بعد؛ أي تغيير كلي في الأنشطة الروتينية الحياتية، وهو ما يتبعه تغيير في السلوك البشري، ومن ثم تغيير السلوك الإنحراقي ذاته سواء بالانخفاض أو الارتفاع.

هذا، واعتمدت أغلب الدراسات التي أجريت في تلك الفترة على المنهج والأسلوب الكمي، بكافة تطبيقاته الكمية، ولعل أسلوب السلاسل الزمنية يعد من أبرز الأساليب المستخدمة والأكثر فعالية في إثبات التغيير والتطور في معدلات الجريمة قبل وبعد انتشار فيروس كورونا. كذلك اعتمدت الكثير من الدراسات على إجراء سلسلة من الاختبارات الإحصائية؛ للكشف عن الاختلافات في معدلات وأنواع الجريمة بين الفترات الزمنية قبل وبعد انتشار فيروس كورونا، كذلك أجمعت مجمل الدراسات على أنه من الصعوبة بمكان الجزم بتوقيت بدء انخفاض معدلات الجريمة أو متى عادت الجريمة إلى المستويات المتوقعة سابقاً.

كما أوضحت بعض الدراسات تحدياً منهجياً آخر، يرتبط بالضحية في فترة انتشار فيروس كورونا؛ حيث إنه من المرجح أن تتعرض بعض الضحايا الذين يخضعون للحجر الصحي مع المعتدين عليهم لجرائم مختلفة، غير أنهم يفضلون الصمت وعدم الإفصاح عن الجرائم التي يتعرضون لها، وهو ما ينعكس بدوره على عملية رصد وتطور معدلات الجريمة. كذلك هناك تحدي منهجي مرتبط بتعميم نتائج الدراسة على كافة مناطق المجتمع المدروس، ولاسيما إذا كانت الدراسة أجريت على مناطق محدودة داخل الدولة الواحدة؛ حيث يصبح من الصعوبة بمكان تعميم النتائج بشكل عام وكلي على المستوى الوطني.

على الجانب الآخر، أوضحت بعض الدراسات تحدياً منهجياً مرتبطاً بتصنيفات بعض الدول والمناطق للجرائم، وهو ما يعوق عملية المقارنات والرصد والتحليلات في تلك الدراسات، فبعض المناطق لا تعامل الجرائم كفئات منفصلة، ويتم الرصد بشكل كلي دون تصنيف، أو إدراج. على سبيل المثال وليس الحصر، جرائم السرقة كوحدة واحدة وليست جرائم منفصلة؛ فالسطو مثلاً تدرجه بعض المناطق كنوع من السرقات، ولا يتم تمييزه عن سرقة السيارات وهكذا. كذلك النسبية في تعريف مفهوم الجريمة، يعد هو ذاته تحدياً منهجياً آخر في إجراء تلك الدراسات، وهو ما حاولت بعض الدراسات التغلب عليه من خلال الاعتماد على التصنيف الدولي للجريمة.

كذلك أوضحت نتائج بعض الدراسات أن تباين معدلات الجريمة ارتفاعاً وانخفاضاً كان لأسباب عديدة، منها على سبيل المثال السياسات المحلية أو الوطنية وتدابير الرعاية الصحية التي اتخذتها الكثير من البلدان، ومدى الحزم في تنفيذها، فالحزم في الإقامة الجبرية وفرض سياسات الإغلاق والعزم في تنفيذه كان مؤثراً في انتشار أنواع معينة من الجرائم في بعض المناطق والمدن الحضرية الكبرى، في مقابل التساهل في سياسات الإغلاق أو الإقامة الجبرية أيضاً انعكس بشكل أو بآخر في إحصاءات الجريمة وأنواعها في تلك المناطق والبلدان. ومن ثم نخلص إلى نتيجة مهمة مؤداها: أن التباين في صرامة الإغلاق ينبى بمقدار التغيير في الجريمة. كذلك تدفعنا تلك النتيجة المستخلصة من مجمل الدراسات السابقة إلى القول إن التغيير في مستويات الجريمة لا يتطلب بالضرورة تغييرات واسعة النطاق في دوافع الجاني. فعلى المدى القصير على الأقل، كان التغيير في الأنشطة الروتينية بدلاً من زيادة الضغوط النفسية والاجتماعية هو الآلية المهيمنة التي أثرت على التغيير في مستويات الجريمة الإجمالية.

تاسعاً. مناقشة نتائج الدراسة:

1. أوضحت الدراسة تأثير معدل ونمط الجريمة كثيراً بانتشار فيروس COVID-19؛ حيث أسهم انتشار فيروس كورونا والإجراءات الاحترازية التي اتخذت بشأنه في تغييرات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، فعندما اتخذت

تدابير الإغلاق لمنع انتشار المرض أدى ذلك إلى تغيير في البيئة التي يعمل فيها المجرم وتتحرك خلالها الضحية. وهو ما يمكن القول معه إن أثر فيروس كورونا على الجرائم واتجاهها وتطورها وأنماطها ارتبط بشكل كبير بسياسات الحوكمة وإدارة التعامل مع الفيروس ومنع انتشاره، سواء بسياسات الإغلاق المحلي أو حظر الطيران وتقليل الطاقات البشرية في العمل، وهو ما تسبب في انتشار جرائم في أنساق محددة، وخفض من معدل انتشار الجرائم في أنساق وسياقات أخرى، وهو ما يرتبط بالنشاط الروتيني والفرص المتاحة في تلك الأنساق.

2. أظهر كوفيد 19 أننا نعيش في عالم متغير، وقد تؤدي موجات إضافية من الوباء إلى مزيد من التغييرات. ومع ذلك، فإن الوباء ليس سوى بعد واحد من أبعاد التغيير؛ حيث إن هناك أبعادًا ومتغيرات عديدة للتغيير، فالتغيرات في البيئة الرقمية والمستحدثات في التكنولوجيا تشمل التقدم السريع في الذكاء الاصطناعي (Caldwel, 2020)، والاتصال بالإنترنت والتكنولوجيا الحيوية، وهو الذي تزامن في إحداث الأثر المجتمعي الأكبر مع انتشار فيروس كورونا.

3. أوضحت الدراسة أن الاستمرارية في حالة الإغلاق والحظر ستؤثر بالسلب على حالة الاقتصاد؛ مما سيؤدي في النهاية إلى البطالة، والتي تدفع بدورها الناس إلى ممارسة الأنشطة غير القانونية وارتكاب الجرائم الصغيرة.

4. إن مخاطر الجريمة السيبرانية موجودة منذ سنوات عديدة، ولكن الزيادة في النسبة المئوية للسكان المتصلين بالإنترنت والوقت الذي يقضونه على الإنترنت، إلى جانب الشعور بالعزلة والقلق والخوف الناجمين عن الإغلاق، ساعدت في توفير المزيد من الفرص لمجرمي الإنترنت للاستفادة من الوضع وجني المزيد من المال أو خلق اضطراب. وأوضحت تلك الدراسات أن الشرائح السكانية الأكثر ضعفًا، مثل الشباب والأطفال، تحتاج إلى قضاء المزيد من الوقت على الإنترنت للحصول على خدمات مثل التعليم. وقد أدى هذا التغيير الحاد في الطريقة التي نعيش بها حياتنا واستخدام الإنترنت إلى انتشار الجرائم الإلكترونية.

5. شهدت تقنيات الجرائم الإلكترونية الشائعة، مثل التصيد الاحتيالي، ارتفاعًا حادًا. فالتصيد الاحتيالي هو ممارسة احتيالية لحث الأفراد على الكشف عن المعلومات الشخصية، مثل كلمات المرور وأرقام بطاقات الائتمان من خلال مواقع ويب أو رسائل البريد الإلكتروني المزيفة. فالبيانات الجديدة التي جمعها جوجل وتحليلها من قبل أطلس VPN، مزود خدمة الشبكة الخاصة الافتراضية (VPN)، يلقي المزيد من الضوء على نطاق هذا النمط من الجرائم. وفقًا للتقرير، في يناير، سجل Google مواقع تصيد نشطة 149 ألف موقع، وفي فبراير، تضاعف هذا العدد تقريبًا ليصل إلى 293 ألف شخص، ولكن في مارس ارتفع هذا العدد إلى 522 ألف شخص؛ أي بزيادة قدرها 350٪ منذ يناير 2021، وهو مؤشر خطر على معدل الانتشار الذي ينبؤ بكوارت ووقوع الكثير من الضحايا لهذه المواقع وتلك الشبكات.

6. أوضحت نتائج الدراسة تسجيل طفرة حادة في الأدوية المزيفة أو غير الملائمة والمعدات الطبية التي تباع بسعر مرتفع جدًا لعلاج فيروس كورونا على عدد متزايد من المواقع المصممة تصميمًا جيدًا من قبل المجرمين. وفيما يتعلق بذلك، سجلت زيادة في الاتجار بالمنتجات المقلدة التي ترعاها رسائل البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية، بما في ذلك مواد النظافة وأقنعة الوجه، هذا وأوضحت السجلات الرسمية في الكثير من الدول أنه في بعض الحالات انحرفت حملات التمويل الجماعي المشروعة لجمع الأموال لدعم المؤسسات الصحية، إلى جيوب إجرامية بديلة من خلال مواقع مزيفة على شبكة الإنترنت.

7. أوضحت نتائج الدراسة أن المجرمين والضحايا على حد سواء يغيرون سلوكياتهم استجابة لخطر فيروس كورونا، وهذه النتيجة تؤثر على تغير نمط الجريمة ونوعها وأساليبها وحدتها وتفاوتها من مجتمع إلى آخر، ومن مجرم إلى آخر.
8. أوضحت الدراسة أسباب انخفاض بعض الجرائم أثناء انتشار جائحة كورونا، وأرجعت بعض الدراسات هذا الانخفاض إلى حظر بيع الكحول؛ حيث خلصت هذه الدراسات إلى أن حظر مبيعات الكحول يفسر جزءاً من الانخفاض في جرائم العنف.
9. اعتمدت بعض الدراسات على التنبؤات التي قدمتها بعض النماذج الاقتصادية بشأن تأثير الكوفيد على العنف المنزلي، والتي أظهرت انخفاض الجرائم الجنسية بسبب انخفاض احتمال حدوث تلاقي بين الضحية والجريمة، وارتفاع خطر الإصابة.
10. أوضحت الدراسة أن فيروس كورونا لم يغير جذرياً روتين حياة البشر السيبرانية، ولم يغير معدلات الإيذاء السيبراني؛ حيث أظهرت النتائج أنه لم تغير أوامر البقاء في المنزل بشكل جذري إجراءاتنا الإلكترونية. وبدلاً من ذلك، كانت المستويات العالمية للإيذاء السيبراني متطابقة تقريباً قبل وبعد الجائحة، ولم يتغير سوى نوع واحد من الإيذاء المرتبط بالإبلاغ عن سرقات المعلومات الشخصية؛ أي إن هناك ارتفاعاً في الجريمة السيبرانية خلال COVID-19 فيما يتعلق بسرقة البيانات والقرصنة المعلوماتية.
11. أوضحت الدراسة أن انتشار كوفيد 19 أسهم بشكل أو بآخر في خلق مناخ ملائم لتصاعد الأفكار المتطرفة ونمو الجماعات الإرهابية، وهو ما يستدعي التعاون الدولي على مستوى العالم لمواجهة الأفكار والجماعات الإرهابية المتطرفة.
12. أوضحت العديد من الدراسات التي انطلقت من نظرية النشاط الروتيني أنه في ظل الاضطرابات الرئيسة للأنشطة الروتينية مع انتشار فيروس كورونا، فإنها انعكست بشكل مباشر على متى وأين يمكن أن تتوقع وقوع الجريمة.
13. كان لوباء COVID-19 تأثير عميق على المجتمع في جميع أنحاء العالم؛ حيث أثر على كيفية إدارة الحياة والتفاعلات والعمل والسفر، كذلك كان له تأثير على الجريمة؛ إذ تشير الدراسات إلى أن قيود الإغلاق قد ارتبطت بتخفيضات في الجرائم التي تم الإبلاغ عنها للشرطة بسبب الجرائم بما في ذلك السطو (Ashby, 2020)؛ Fel-son, 2020)، سرقة المحلات (على سبيل المثال Halford, 2020)، والاعتداء. كذلك أسفرت الدراسات المعنية بالعنف المنزلي (Usher et al. 2020، Piquero et. al 2020) عن نتائج تصاعديّة مع اللحظات الأولى للإغلاق، في حين تم الإبلاغ عن زيادات في الجرائم الإلكترونية (Buil-Gil, 2020)، بما في ذلك الاحتيال عبر الإنترنت (Naidoo, 2020) والقرصنة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، سليمان عبد الواحد يوسف (2020). فيروس كورونا المستجد: المعتقدات عنه والاتجاهات نحو المريض المصاب به لدى عينات متباينة من أفراد الشعب المصري: دراسة سيكومترية. *المجلة التربوية*، 75، 1101-1135.
- أبلال، عبد الرزاق (2020). جائحة كورونا من سوسيولوجيا المخاطر إلى سوسيولوجيا الخطاب: قراءة في كتاب أحمد شراك «كورونا والخطاب». *باحثون: المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، (12)، صص 261-271.
- أسامة، الشيماء محمد (2020). وباء كورونا بمصر وانعكاساته على المواطنة الرقمية: دراسة تطبيقية على شباب جامعة الإسكندرية، *مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية*، (23)، 188-212.
- إسحق، سالي خليفة (2020). أزمة فيروس كورونا والعالم: نقطة تحول العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية. *مجلة دراسات*، 7(1)، 109-127.
- آل سعود، عبدالله بن خالد بن سعود الكبير (2020). استغلال الأزمات: الجماعات الإرهابية، اليمين المتطرف، والجريمة المنظمة في ظل فيروس كورونا. *المجلة العربية للعلوم الأمنية*، 36(2)، 158-176.
- أمشنوك، رشيد (2020). كورونا وأزمة الإنسان المعاصر: في الحاجة إلى أخلاق كوكبية. *المستقبل العربي*، 43(499)، 106-116.
- بدوي، عبدالرحمن عبدالله (2021). العوامل الاجتماعية المؤثرة على الحوار الأسري في ظل جائحة كورونا: دراسة تطبيقية بمدينة الرياض. *الفكر الشرطي*، 30(117)، 51-96.
- برلال، إبراهيم (2020). العبودية الرقمية ووباء كورونا: نحو مزيد من الاستعمار. *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (64)، 9-18.
- بشاي، دينا جمال زكي (2020). العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد: دراسة ميدانية على شرائح مختلفة في المجتمع المصري. *مجلة البحث العلمي في الآداب*، 8(21)، 219-267.
- البلداوي، عبد الحميد عبد المجيد (2007). أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي: التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويًا وباستخدام برنامج *SPSS*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- ابن مغنية، قادة (2020). كورونا الظاهرة الأنومية: قراءة في تأثير الوباء عبر شبكات التواصل الاجتماعي. *المستقبل العربي*، 43(499)، 159-172.
- بيشا، حسان (2020). العنف الأسري ضد المرأة في زمن جائحة كورونا. *مجلة القانون والأعمال*، (62)، 158-173.
- حسن، علي الحاج (2020). التحولات القيمية في ظل وباء كورونا: رصد تحليل نقدي لراهن العالم ومستقبله المنظور. *مجلة الاستغراب*، السنة 5، (20)، 41-70.
- حمزة، رقية عادل (2020). القتل العمد عن طريق عدوى كوفيد كورونا 19. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية*

والسياسية، 9، (خاص)، 111-122.

الدعيج، ندى يوسف (2020). إجلاء ضحايا الاتجار بالبشر من دولة الكويت خلال جائحة فيروس كورونا 2020 في ضوء بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، 8، 197-232.

الديب، فؤاد سمير (2020). التطبيقات العملية لنظرية الضرورة في مواجهة فيروس كورونا: المملكة العربية السعودية نموذجًا. الإدارة العامة، السنة 60، (خاص)، 821-869.

السكافي، فاتن أحمد (2020). تكيف الأسرة مع الحجر الصحي المنزلي في زمن فيروس كورونا. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، (63)، 9-30.

السلمي، عطية رويج (2020). جائحة كورونا وآثارها الاجتماعية على الأسرة: دراسة وصفية على عينة من الأسر السعودية بمدينة جدة. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية: دراسات وبحوث تطبيقية، 1(12)، 74-100.

السيد، خالد السيد شحاتة (2020). جائحة كورونا وانعكاسها على تغير معدلات وأنماط الجريمة: رؤي الواقع وسيناريوهات المستقبل. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، 5(13)، 1085-1170.

الشقير، عبدالرحمن (2020). الأمن البيئي الصحي في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد: دراسة وصفية تحليلية لبعض الممارسات الصحية في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 36(2)، 143-157.

العبادي، نضال ياسين (2021). أثر فيروس كورونا على جريمة القتل العمد: دراسة تحليلية تأصيلية في قانون العقوبات البحريني. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهن الأشراف، جامعة الأزهر، 4(23)، 2623-2654.

النجعي، مريم بنت مفرج (2020). جائحة كورونا بين الفقر والتفكير: دراسة استطلاعية بمنطقة الشمال: تطوان نموذجًا، باحثون: المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (12)، 141-147.

عاشي، يوسف (2020). الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجائحة كورونا بالمغرب: مساهمة في تصور النموذج التنموي الجديد، باحثون: المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (12)، 71-80.

عبد اللطيف، براءة منذر كمال (2020). دور القانون الجنائي في الحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 9(خاص)، 153-166.

عبد المجيد، ريم (2020أ). فيروس كورونا ومستقبل جريمة الاتجار بالبشر. آفاق سياسية، (58)، 13-15.

عبد المجيد، ريم (2020ب). فيروس كورونا والنوع الاجتماعي. آفاق سياسية، (56)، 14-17.

فايندر، شتيفان (2021). الفيروس والإرهاب: كيف ترتبط أزمة كورونا بأحداث الحادي عشر من سبتمبر. مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، 9(35)، 137-159.

القحطاني، علي بن عبدالله (2020). الأسرة السعودية في زمن الكورونا ما بين الحن والمنح. عالم التربية، 2(71)، 158-177.

كشك، أشرف محمد (2020). دول الخليج وإدارة أزمة كورونا. مجلة دراسات، 7(1)، 17-34.

لطيف، ماهر (2020). النظام العالمي في مواجهة كورونا وسيناريوهات ما بعد كورونا. باحثون: المجلة المغربية للعلوم

الاجتماعية والإنسانية، (12)، 291-299.

- لموالدي، عواطف عطيل (2021). جائحة كورونا وتأثيراتها على الحياة الاجتماعية والممارسات الثقافية للأفراد: حالة المجتمع الجزائري. *المجلة الدولية لأبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات*، 2(2)، 179-197.
- مرسي، مصطفى عبدالعزيز (2020). العالم العربي في زمن الكورونا: التحديات ومدى الاستجابات. *شؤون عربية*، (182)، 122-132.
- موشارة، حنان (2021). دور مكافحة الجريمة الإلكترونية في إنعاش الاقتصاد في ظل جائحة كوفيد 19: الجزائر نموذجًا. *المجلة الدولية لأبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات*، 2(4)، 270-285.

References:

- ÄbrAhym ،slymAn çbd AlwAHd ywsf (2020). fyrws kwrwnA Almstjd: AlmçtqdAt çnh wAlAt-jAhAt nHw AlmryD AlmSAb bh Idÿ cynAt mtbAynh mn ÂfrAd Alÿçb AlmSry: drAsh sykwtryh. *Almjlh Altrbwyh*1101-1135 ،75 ،
- ÄblAl ،çbd AlrZAq (2020). jAYHh kwrwnA mn swsywlwlyA AlmxATr Älÿ swsywlwlyA AlxTAB: qrA'h fy ktAb ÂHmd šrAk "kwrwnA wAlxTAB". bAH0wn: *Almjlh Almyrbyh llçlwm AlAjtmAçyh wAlÄnsAnyh* ،(12)261-271 ،
- ÄsAmh ،AlšymA' mHmd (2020). wbA' kwrwnA bmSr wAnçkAsAth çlÿ AlmwATnh Alrqmyh: drAsh tTbyqyh çlÿ šbAb jAmçh AlÄskndryh ،mjlh AldrAsAt AlÄnsAnyh wAlÄdbyh ،(23)188-212 ،
- ÄsHq ،sAly xlyfh (2020). Äzmh fyrws kwrwnA wAlçAlm: nqTh tHwl AlçlAqAt AlsYAsyh wAlAqtSadyh Aldwlyh. *mjlh drAsAt*1)7 ،109-127 ،
- Äl sçwd ،çbdAlIh bn xAld bn sçwd Alkbyr (2020). AstylAl AlÄzmAt: AljmAçAt AlÄrhAbyh· Alymyn AlmtTrf ،wAljrymh AlmnDmh fy Dl fyrws kwrwnA. *Almjlh Alçrbyh llçlwm AlÄmnyh*2)36 ،158-176 ،
- Ämšnwk ،ršyd (2020). kwrwnA wÄzmh AlÄnsAn AlmçASr: fy AlHAjh Älÿ ÄxlAq kwkbyh. *Almstqbl Alçrby*499)43 ،106-116 ،
- bdwy ،çbdAlrHmn çbdAlIh (2021). AlçwAml AlAjtmAçyh Almÿ0rth çlÿ AlHwAr AlÄsry fy Dl jAYHh kwrwnA: drAsh tTbyqyh bmdynh AlryAD. *Alfkr AlšrTy*117)30 ،51-96 ،
- brlAl ،ÄbrAhym (2020). Alçbwdyh Alrqmyh wwBA' kwrwnA: nHw mzyd mn AlAstçmAr. *mjlh jyl Alçlwm AlÄnsAnyh wAlAjtmAçyh* ،(64)9-18 ،
- bšAy ،dynA jmAl zky (2020). AlçwAml AlAjtmAçyh wAl0qAfyh AlmrTbTh bAntšAr fyrws kwrwnA Almstjd: drAsh mydAnyh çlÿ šrAYH mxtlfh fy Almjtmc AlmSry. *mjlh AlBH0 Alçlmy fy AlÄdAb*21)8 ،219-267 ،
- AlbldAwy ،çbdAlHmyd çbdAlmjyd (2007). ÄsAlyb AlBH0 Alçlmy wAltHlyl AlÄHSAÿy: AltTyT llbH0 wjmc wtHlyl AlbyAnAt ydwyA wbAstxdAm brnAmj spss. çmAn: dAr Alšrwq llnšr wAltWzyç.
- Abn mynyh ،qAdh (2020). kwrwnA AlDahrh AlÄnwmyh: qrA'h fy tÄ0yr AlwbA' çbr šbkAt AltWASl AlAjtmAçy. *Almstqbl Alçrby*499)43 ،159-172 ،
- byšA ،HsAn (2020). Alçnf AlÄsry Dd AlmrÄh fy zmn jAYHh kwrwnA. *mjlh AlqAnwn wAlÄçmAl* ،(62)158-173 ،
- Hsn ،çly AlHAj (2020). AltHwlAt Alqymyh fy Dl wbA' kwrwnA: rSd tHlyl nqdy lrahn AlçAlm wMstqblh AlmnDwr. *mjlh AlAstyrAb ،Alsnh* 5 ،(20)41-70 ،
- Hmzh ،rqyh çAdl (2020). Alqtl Alçmd çn Tryq çdwÿ kwfyd kwrwnA 19. *mjlh klyh AlqAnwn*

- llçlw m AlqAnwynh wAlsyaSyh 9، (xAS)111-122، .
- Aldçyj، ndÿ ywsf (2020). Äjla' DHAYa AlAtjAr bAlbšr mn dwlh Alkwyt xlAl jAYHh fyrws kwrwnA 2020 fy Dw' brwtkwkwl mnc wmcAqbh AlAtjAr bAlAsxAS wxASh AlnsA' wAlATfAl Almkml lAtfAqyh AlAm m AlmtHdh lmkAfHh Aljrymh AlmnDmh çbr AlwTnyh. mjlh klyh AlqAnwn Alkwytyh AlçAlmyh 197-232، 8، .
- Aldyb، fwAd smyr (2020). AltTbyqAt Alçmlyh lnDryh AlDrwrh fy mwAjhh fyrws kwrwnA: Almmkh Alçrbyh Alçwdydh nmwðjA. AlAdArh AlçAmh، Alsnh 60، (xAS)821-869، .
- AlskAfy، fAtn AHmd (2020). tkyf AlAsrh mc AlHjr AlSHy Almnzly fy zmn fyrws kwrwnA. mjlh jyl Alçlw m AlAnsAnyh wAlAjtmAçyh، (63)9-30، .
- Alsmly، çTyh rwybj (2020). jAYHh kwrwnA wAArhA AlAjtmAçyh çlÿ AlAsrh: drAsh wSfyh çlÿ çynh mn AlAsr Alçwdydh bmdynh jd. Almjlh Alçlmyh llxdmh AlAjtmAçyh: drAsAt wbHwθ tTbyqyh 12)1، 74-100، .
- Alsyd، xAld Alsyd šHath (2020). jAYHh kwrwnA wAnçkAshA çlÿ tyyr mcçlAt wAnmAT Aljrymh: rwy AlwAqç wsynArywhAt Almstqbl. mjlh klyh AldrAsAt AlAslAmyh wAlçrbyh llbnAt، jAmçh AlAzhr 13)5، 1085-1170، .
- Alsqyr، çbdAlrHmn (2020). AlAmn Albyÿy AlSHy fy Dl AntšAr fyrws kwrwnA Almstjd: drAsh wSfyh tHlylyh lbçD AlmmArsAt AlSHyh fy Almmkh Alçrbyh Alçwdydh. Almjlh Alçrbyh lldrAsAt AlAmnyh 2)36، 143-157، .
- AlçbAdy، nDAI yAsyn (2021). Aθr fyrws kwrwnA çlÿ jrymh Alqtl Alçmd: drAsh tHlylyh tASylyh fy qAnwn AlçqwbAt AlbHryny. mjlh klyh Alšryçh wAlqAnwn btfnA AlAsrAf: jAmçh AlAzhr 4، (23)2623-2654، .
- Alnjçy، mrym bnt mfrj (2020). jAYHh kwrwnA byn Alfqr wAltfqyr: drAsh AstTlAçyh bmnTqh AlšmAl: tTwAn nmwðjA، bAHθwn: Almjlh Almyrbyh llçlw m AlAjtmAçyh wAlAnsAnyh، (12)141-147، .
- çAšy، ywsf (2020). AlAθAr AlAqtSA dyh wAlAjtmAçyh wAlnfsyh l jAYHh kwrwnA bAlmyrb: msAhmh fy tSwr Alnmwðj Altnmwy Aljdyd، bAHθwn: Almjlh Almyrbyh llçlw m AlAjtmAçyh wAlAnsAnyh، (12)71-80، .
- çbd AlTyf، bra'h mnør kmAl (2020). dwr AlqAnwn AljnAYy fy AlHd mn AlAθAr Alslbyh l jAYHh kwrwnA. mjlh klyh AlqAnwn llçlw m AlqAnwynh wAlsyaSyh 9، (xAS)153-166، .
- çbd Almjyd، rym (2020A). fyrws kwrwnA w mstqbl jrymh AlAtjAr bAlbšr. AfAq syAsyh، (58)13-15، .
- çbd Almjyd، rym (2020b). fyrws kwrwnA wAlnwç AlAjtmAçy. AfAq syAsyh، (56)14-17، .
- fAydnr، štyfAn (2021). Alfyrws wAlArhAb: kyf trbt Azmh kwrwnA bAHdaθ AlHady çšr mn sbtmb. mjlh tbyn lldrAsAt Alfkyh wAlθqAfyh 35)9، 137-159، .
- AlqHTAny، çly bn çbdAlh (2020). AlAsrh Alçwdydh fy zmn AlkwrwnA mA byn AlmHn wAlmnH. çAlm Altrbyh 71)2، 158-177، .
- kšk، Ašrf mHmd (2020). dwl Alxlyj wAdArh Azmh kwrwnA. mjlh drAsAt 1)7، 17-34، .
- lTyf، mAhr (2020). AlnDAm AlçAlmy fy mwAjhh kwrwnA wsynArywhAt mA bçd kwrwnA. bAHθwn: Almjlh Almyrbyh llçlw m AlAjtmAçyh wAlAnsAnyh، (12)291-299، .
- lmwAldy، çwATf çTyl (2021). jAYHh kwrwnA wtAθyrAthA çlÿ AlHyAh AlAjtmAçyh wAlmmArsAt AlθqAfyh llAfrAd: Halh Almjtmç AljzAYry. Almjlh Aldwlyh AbHAθ fy Alçlw m Altrbwyh wAlAnsAnyh wAlAdAb wAllyAt 2)2، 179-197، .
- mrsy، mSTfÿ çbdAlçyz (2020). AlçAlm Alçrby fy zmn AlkwrwnA: AlHdyAt wmdÿ AlAstjAbAt. šwwn çrbyh، (182)122-132، .
- mwsArh، HnAn (2021). dwr mkAfHh Aljrymh AlAlktrwnyh fy AnçAs AlAqtSAd fy Dl jAYHh kwfyd 19: AljzAYr nmwðjA. Almjlh Aldwlyh AbHAθ fy Alçlw m Altrbwyh wAlAns-

sAnyh wAlĀdAb wAllγAt4)2 ،)270-285 ،.

المراجع الأجنبية:

- Abrams, David S. (2021). COVID and crime: An early empirical look, *Journal of Public Economics*, Volume 194, February, pp.29-69.
- Arachchi, Janaki Imbulana & Managi, Shunsuke . (2021) The role of social capital in COVID-19 deaths, *BMX Public Health* 21, Article Number 434, pp.1-9.
- Arora, Priti Mendiratta & Agrawal, Ruchika Rao and Sanskriti. (2020). Crimes in the Time of COVID-19, *Journal of Thematic Analysis*, Volume 1, Issue 2, October, pp.101-112.
- Arroyo, Esther Arenas & Kranz, Daniel Fernandez, Nollenberger, Natalia. (2021). Intimate partner violence under forced cohabitation and economic stress: Evidence from the COVID-19 pandemic, *Journal of Public Economics*, Volume 194, February, pp. 1-17.
- Ashby, M. P. (2020). Initial evidence on the relationship between the coronavirus pandemic and crime in the United States. *Crime Science*, 9, pp.1–16.
- Buil-Gil, D., Miró-Llinares, F., Moneva, A., Kemp, S., & Díaz-Castaño, N. (2020). Cybercrime and shifts in opportunities during COVID-19: a preliminary analysis in the UK. *European Societies*, 12, pp. 1–13.
- Caldwell, M., Andrews, J. T. A., Tanay, T., & Griffin, L. D. (2020). AI-enabled future crime. *Crime Science*, 9(1), pp. 1–13.
- Estévez-Soto, Patricio R. (2021). Crime and COVID-19: effect of changes in routine activities in Mexico City, *Crime Science*, volume 10, Article number: 15, June, pp.1-17.
- Felson, M., Jiang, S., & Xu, Y. (2020). Routine activity effects of the Covid-19 pandemic on burglary in Detroit, March 2020. *Crime Science*, 9(1), pp. 1–7.
- Gannon, Brenda & Roberts, Jennifer. (2020). Social capital: exploring the theory and empirical divide, *Empirical Economics*, volume 58, pp.899–919.
- Gerell, Manne & Kardell, Johan, Kindgren, Johanna. (2020). Minor covid-19 association with crime in Sweden, *Crime Science*, volume 9, Article number: 15, pp.1-9.
- Hawdon, James & Parti, Katalin (2020). Cybercrime in America amid COVID-19: the Initial Results from a Natural Experiment, *American Journal of Criminal Justice*, volume 45, pp.546–562.
- Halford, E., Dixon, A., Farrell, G., Malleson, N., & Tilley, N. (2020). Crime and coronavirus: social distancing, lockdown, and the mobility elasticity of crime. *Crime Science*, volume 9, (11), pp. 1–12.
- Hensvik, Lena, Le Barbanchon, Thomas, Rathelot, Roland. (2021). *Journal of Public Economics*, Volume 194, February, pp. 18-28.
- Hodgkinsona, Tarah & A.Andresen, Martin.(2020). Show me a man or a woman alone and I'll show you a saint: Changes in the frequency of criminal incidents during the COVID-19 pandemic, *Journal of Criminal Justice*, Volume 69, July–August, pp.1-13.
- Hoseinnezhad , Seyedeh Zeynab & Elyasi, Forouzan and Shahhosseini, Zohreh (2021). A Rapid Review on Domestic Violence as a Silent Consequence in Corona Time: A Double Pandemic, *European Journal of Environment and Public Health*, 5(1), pp.1-3.
- House, Nihala Naseefa Chathappady, Palissery Sheeba and Sebastian Honey. (2021). Corona Viruses: A Review on SARS, MERS and COVID-19, *Microbiology Insights*, Volume 14, pp.1–8.
- Kashif, Muhammad & UrRehman, Aziz. (2020). A Surge in Cyber-Crime during COVID-19,

- Indonesian Journal of Social and Environmental Issues (IJSEI), Volume 1, Issue 2, August, pp.48-52.
- Lallie, Harjinder Singh, Shepherdb, Lynsay, Nurse, Jason. (2021). Cyber security in the age of COVID-19: A timeline and analysis of cyber-crime and cyber-attacks during the pandemic, *Computers & Security*, Volume 105, June, pp.1-21.
- Langton, Samuel & Dixon, Anthony and Farrell Graham. (2021). Six months in: pandemic crime trends in England and Wales, *Crime Science*, volume 10, Article number: 6, pp.1-16.
- Maria, Gian & Favarin, Serena .(2020). Disentangling community-level changes in crime trends during the COVID-19 pandemic in Chicago, *Crime Science*, pp.9-21.
- Mohanty, Sangram Kishore & Das, Subhankar . (2020). A proposal for testing kit of corona viruses using 3D photonic structure, *Microsystem Technologies*, volume 27, pp.2823–2827.
- Naidoo, R. (2020). A multi-level influence model of COVID-19 themed cybercrime. *European Journal of Information Systems*, 29, pp.1–16.
- Nivette, Amy E. & Zahnow, Renee, Eisner, Manuel P. (2021). A global analysis of the impact of COVID-19 stay-at-home restrictions on crime, *Nature Human Behaviour*, volume 5, PP.868-877.
- Payne, Jason L. & Morgan, Anthony & Piquero, Alex R.(2021). Exploring regional variability in the short-term impact of COVID-19 on property crime in Queensland, Australia, *Crime Science*, 10:7, pp.3-20.
- Piquero, A. R., Riddell, J. R., Bishopp, S. A., Narvey, C., Reid, J. A., & Piquero, N. L. (2020). Staying home, staying safe? a short-term analysis of COVID-19 on dallas domestic violence. *American Journal of Criminal Justice*, pp.1–35.
- Sandberg, Sveinung & Fondevila, Gustavo. (2020). Corona crimes: How pandemic narratives change criminal landscapes, *Theoretical Criminology*, Sage, pp.1-21.
- Scott, Shelby.M. (2021). COVID-19 and crime: Analysis of crime dynamics amidst social distancing protocols, *journal.pone*, Published: April 1, PP.1-14.
- Stickler, Ben & Felson, Marcus. (2020). Crime Rates in a Pandemic: the Largest Criminological Experiment in History, *American Journal of Criminal Justice*, volume 45, pp.525–536.
- UNODC (2020). Research brief: Effect of the COVID-19 pandemic and related restrictions on homicide and property crime, United Nations Office on Drugs and Crime.
- Upei, Ambo & Ibrahim, Zulham.(2021). Strengthening of Social Capital through Penta Helix Model in Handling Covid-19 Pandemic, *International Journal of Pharmaceutical Research*, Vol 13, Issue 1, Mar, 4243-4248.
- Usher, K., Bhullar, N., Durkin, J., Gyamfi, N., & Jackson, D. (2020). Family violence and COVID-19: Increased vulnerability and reduced options for support. *International Journal of Mental Health Nursing*, 29(4), pp. 549–552.
- Velasco, Lauren Hoehn, Murillo, Adan Silverio, Balmoride, Jose Roberto. (2021). The great crime recovery: Crimes against women during, and after, the COVID-19 lockdown in Mexico, *Economics & Human Biology*, Volume 41, May, pp.1-21.